الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) – العدد: 31

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الخميس 5 شوال 1438
الموافق 29 جوان 2017 (صباحًا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 8 ذو القعدة 1438
الموافق 31 جويلية 2017

فهرس

1 - محضر الجلسة العلنية الثالثة والأربعين ..... **ص** 03

- **مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.**
- **تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.**

2 - محضر الجلسة العلنية الرابعة والأربعين ..... **ص** 20

- **رد السيد الوزير الأول.**

محضر الجلسة العلنية الثالثة والأربعين
المنعقدة يوم الخميس 5 شوال 1438
الموافق 29 جوان 2017 (صباحًا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والأربعين صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء فريقه الحكومي، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش الذي شرعنا فيه بالأمس، ومن دون إطالة أحيل الكلمة للمسجل الأول لهذه الجلسة الصباحية وهو السيد بوحفص حوباد.

السيد بوحفص حوباد: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل التطرق لمضامين برنامج الحكومة لا يسعني من هذا المنبر إلا أن أتقدم بأخلص التهاني للسيد الوزير الأول ومن خلاله إلى كل الطاقم الحكومي على ثقة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من أجل الاستمرار في تجسيد برنامج فخامته.

سيدي الرئيس،

إن المحاور الكبرى التي جاء بها مشروع المخطط الحكومي يؤكد مرة أخرى الحرص الشديد على تبني الاستمرارية في تنفيذ مختلف البرامج ولاسيما في شقها الاجتماعي على غرار التكفل بملف السكن والحفاظ على القدرة الشرائية وسياسة الدعم الاجتماعي والتضامن ضمن التزامات الدولة بمجهودات وجب تثمينها، فيما أوصى بأهمية مضاعفة الاهتمام بالموارد البشرية وترشيد النفقات وتحديد الأولويات وتجاوز العقبات المالية التي يفرضها التراجع في إيرادات الدولة في ظل الواقع الاقتصادي المرتبط بأسعار المحروقات.

سيدي الرئيس،

إن هذا الوضع بات يفرض علينا إيجاد بدائل تنموية خارج المحروقات من خلال تنويع مصادر الدخل في مجال الفلاحة والسياحة والصناعة على وجه الخصوص، وللبلاد إمكانيات طبيعية واعدة من أجل تحقيق هذه الإضافة عن طريق الاستثمار المنتج للثروة.

إن ولاية البيض من بين الولايات المؤهلة بإمكانيات حقيقية لتكون وتشكل قطبا فلاحيا خاصة في منطقتي الخيثر وبريزينة لوفرة المياه والأراضي الخصبة كما يمكن الاعتماد على منطقتي الأبيض سيدي الشيخ وبوسمغون شلالة من أجل النهوض وإعادة تنشيط السياحة، فيما يشكل الموقع الاستراتيجي وإقبال المستثمرين الخواص على منطقتي بوقطب والبيض اللتين بإمكانهما الانطلاق لتأسيس قطب جهوي للصناعة بامتياز، وبالتفاتة جادة وتظافر كل الجهود ستساهم ولاية البيض في تحريك عجلة التنمية في الجنوب الغربي للبلاد صناعيا، وعليه بات من الضروري إعادة تشغيل خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية سعيدة ـ النعامة ومرورا ببوقطب الذي أصبح خارج الخدمة على أهميته الاقتصادية منذ الحقبة الاستعمارية ثم ربطه بالبيض وذلك لفك العزلة ولإعطاء دفعة حقيقية للتنمية الاقتصادية من خلال سهولة نقل البضائع وإعطاء الأولوية للولاية.

وإن الوقوف على واقع التنمية المحلية لولاية البيض عبر مختلف برامج التنمية على شحها مقارنة باحتياجات الولاية ومقارنة بالولايات المجاورة تبدو متأخرة ومهما تكن الأسباب فإن برامج استعجالية لم تنته بعد وآخذ على سبيل المثال مشروعي المذبح الجهوي للحوم الحمراء ببوقطب وفرع ديوان الأعلاف (CIAO) بالبيض إلى جانب تعطل برنامج 700 سكن اجتماعي ببوقطب وقلة الاهتمام بانشغالات الموالين ومعاناتهم لاسيما فيما يتعلق بتوفير الأعلاف وتبني سياسة الاستثمار في المجال الرعوي خاصة وأن الولاية تملك ثروة حيوانية منافسة والاعتماد الكلي على أكبر سوق وطني للمواشي ببوقطب.

وأخيرا، أسجل ارتياحي لمخطط الحكومة وأهدافه كما أرجو أن يجد انشغالي بالنسبة لولاية البيض قبولا لأخذه بعين الاعتبار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وعيد سعيد.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوحفص حوباد؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوبطيمة.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وصلي اللهم وبارك على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول والسادة أعضاء الحكومة،
الزملاء أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس، إن مخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية والذي تستمر

مناقشته لليوم الثاني من طرف أعضاء مجلس الأمة الموقر، نعتقد أنه جاء بما يحقق طموحات المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، آملين من المولى عز وجل أن يوفق الطاقم الحكومي لتنفيذه على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد رأيت أنه من واجبي أن أتقدم ولو بمساهمة بسيطة تتمثل في تقديم بعض الملاحظات، إثراء لهذا العمل الإيجابي والذي نرى أنه يحقق الكثير من آمال المجتمع وتطلعاته.

سيدي الرئيس، إن التطور الذي حدث وشهدته الإدارة الجزائرية عبر المراحل المتتالية ومواكبتها للتطور العلمي والتكنولوجي يمكننا من تسجيل التحسن الملحوظ والمستمر والذي يبعث على الارتياح، غير أنه لابد من الإشارة إلى أن النجاح في هذا المسعى يتطلب تكوين العنصر البشري وتأهيله ليواكب المعايير المطلوبة وبالقدر الذي تمت عصرنة سندات الهوية نسجل نقصا في حجم المعلومات الخاصة ببطاقة التعريف الوطنية عند إحضارها أثناء إجراء عمليات إدارية عند الموثقين.

إن تبسيط الإجراءات ومكافحة البيروقراطية من الضروري بمكان للقضاء على تلك التعقيدات التي أثقلت كاهل المواطن والتفكير في تبسيطها وترشيد عملية مطالبة المواطن برزم من الوثائق عند تحضير ملف معين.

السيد الرئيس، إن القفزة النوعية التي شهدها قطاع السكن ببرامجه المختلفة لمن شأنها أن تبعث على التفاؤل والارتياح والوصول إلى الأفضل مستقبلا، هذا القطاع الذي بفضل ما تحقق يدعونا إلى القول إن القادم أحسن غير أن تلك النتائج تدعو إلى المطالبة ببذل مجهود أكثر للقضاء على تلك المظاهر السلبية المتمثلة في البيوت القصديرية التي لا نزال نشاهدها في الكثير من المناطق وعليه ندعو إلى مجهود أكبر مع اهتمام خاص بولايات الجنوب.

لقد حظي برنامج تنمية المنشآت الأساسية للأشغال العمومية بعناية خاصة باعتبار أنه مكن من تحسين ظروف المواطن الاجتماعية والاقتصادية، ولقد مكن الطريق السيار شرق ـ غرب من تقديم خدمة جبارة لحركة نقل البضائع وتنقل المواطنين وساعد في فك العزلة وربط المدن والقرى بشكل بعث بالارتياح لسكان تلك المناطق غير أن المواطن بولاية الجنوب يتساءل لماذا لم ينجز برنامج كذلك الذي أنجز شرق ـ غرب يكون شمالا ـ جنوبا؟ علما بأن هذا المشروع بادرت به الحكومة الجزائرية في السنين الماضية بما يسمى بطريق الوحدة الإفريقية وإنجاز مثل هذا الطريق من شأنه أن يفتح المجال الاقتصادي على الدول الإفريقية ويساعد في تنمية المناطق الصحراوية ويفك العزلة ويساعد استقرار الساكنة في تلك المناطق، ويدعم الاستثمار الفلاحي الذي يشهد قفزة نوعية بمناطق الجنوب كغرداية وأدرار، لذا نلح على ضرورة الإسراع في إنجاز مثل هذا المشروع الكبير والمهم لما له من فوائد جمة تعود على الفرد والبلاد ويساعد بشكل فعال في خدمة التنمية بمجالاتها المتعددة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لابد من إنجاز الطريق المزدوج غرداية ـ ورقلة خاصة أن هذا الجزء أنجز منه 05٪، وكذا الطريق غرداية ـ تيميمون إذا ما علمنا أن عملية الازدواج غرداية ـ الأغواط تكاد أن تكون منتهية.

ـ المنظومة التربوية:

إن هذا القطاع الهام في البلاد الذي يقتضي تجديد الاهتمام يتطلب أخذه بعين الاعتبار للإطار المشرف والمسير للعملية التربوية والتعليمية بجميع مراحلها، ومن هنا نسجل أنه تم التركيز في السنوات الماضية على البرامج والإمكانيات المادية وقد أهمل الإطار الذي يقوم بعملية التعليم.

وعليه، فإنه كان لزاما أن ندعو إلى ضرورة إعادة المعاهد التكنولوجية التي كانت تقوم بتكوين المعلّم والأستاذ، وتزوده بإمكانات تكوينية تساعده على أداء مهامه على الوجه الأفضل، وتمكنه من تحقيق أحسن النتائج.

ولنا في المراحل السابقة عبرة فكيف يمكن أن يستغنى عما كان مساعدا في تخرج أحسن الإطارات ولعلّ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

إن عرض مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية أمام مجلس الأمة من أجل مناقشته هي مناسبة مفيدة لنا جميعا.

إن الحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تصارح الشعب الجزائري من خلال ممثليه في البرلمان بكامل الحقائق خاصة الاقتصادية منها ومختلف القضايا الوطنية حتى يدرك الجميع صعوبة الظرف الحالي ويتجنّد لمواجهة هذا الظرف الصعب، خاصة في ظل انخفاض مداخيل الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول؛ وهي نفس التعليمات والتوجيهات التي يقدمها فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة في كل مناسبة وطنية؛ ونحن نعوّل كثيرا على الصرامة التي يتميز بها السيد الوزير الأول في تسيير وإدارة الملفات الصعبة.

كما نثمن عاليا أولى القرارات التي أعلنت عنها الحكومة خاصة فيما يتعلق بمحاربة المال الفاسد والرشوة والمحسوبية؛ هذا المال الفاسد الذي أفسد السياسة وزعزع ثقة المواطن في دولته ومسّ بمصداقية مؤسسات الجمهورية؛ إذن لابد من التفريق بين السياسة والمال الوسخ، ولابد من تعزيز أدوات الرقابة لضمان الشفافية في تسيير المال العام وترشيد النفقات العمومية فيما يعود بالنفع على البلاد والمواطنين.

كما أننا سعداء لسماع أن المشاريع المجمدة والمؤجلة ستعرف قريبا الانطلاقة المناسبة لها بعد رفع التجميد عنها وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لها؛ وهذا سيفرح كثيرا المواطنات والمواطنين، وسيخلق مناصب شغل جديدة ويقلص من البطالة، ويرفع من معنويات شركات ومؤسسات الإنجاز.

كما استبشر خيرا التلاميذ الذين لم يتمكنوا من إجراء امتحان البكالوريا بسبب التأخر في الوصول إلى مراكز الامتحان وأسباب أخرى لإعلان الحكومة عن تنظيم دورة استثنائية لفائدة التلاميذ بقرار من فخامة رئيس الجمهورية حفظه الله، وهو ما أفرح كثيرا أولياء هؤلاء التلاميذ، تمنياتنا لهم بالنجاح.

وبالمناسبة، نطلب من الحكومة المزيد من الإجراءات الصارمة لتعزيز مكانة امتحانات نهاية السنة حفاظا على مصداقية منظومتنا التعليمية وهذا تشجيعا لما تقوم به السيدة وزيرة القطاع.

كما أنتهز هذه المناسبة، مناسبة عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة، لنعبر عن كبير ارتياحنا للقرارات التاريخية التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، خلال مجلس الوزراء الأخير المنعقد يوم الأربعاء 14 جوان 2017، خاصة تلك المتعلقة بتسيير الشأن الاقتصادي للبلاد وهذا بالمطالبة بالإسراع في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الواجب القيام بها والتي يقتضيها الواقع الاقتصادي الصعب نتيجة خفض أسعار النفط وانخفاض مداخيل الخزينة العمومية لكون الاقتصاد الوطني لم يتخلص بعد من تبعيته المفرطة للمحروقات والإلحاح على مواصلة جهود التحول الاقتصادي للخروج من هذا النوع من الاقتصاد البترولي إلى الاقتصاد المنتج المبني على الاستثمار المربح باستغلال كافة الإمكانيات الوطنية، ولعل من أهم التوجيهات أو لنقل الأوامر والقرارات التي قدمها فخامة رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء هذا، هي وجوب مواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي شرعت فيه بلادنا منذ السنة الماضية والتحكم أكثر في حجم الواردات؛ وأكثر من ذلك لبلادنا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام الهادف،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأخصص مستهل مداخلتي لأتناول تحديدا موضوعا أولته الحكومة اهتماما نظرا لأهميته وحيويته بالنسبة للمنظومة التنموية، وهو موضوع التنمية المحلية.

السيد الرئيس، لقد اقترن الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية بالتركيز على المؤسسة، النظام البنكي، مناخ الأعمال ولكن لم يسبق التطرق إلى ضرورة إصلاح منظومة التنمية المحلية، فالمشكلة تتمثل في ضرورة وضع مفهوم جديد لتنظيم الدولة وتوزيع جديد للسلطات الاقتصادية بين السلطة المركزية وسلطة الجماعات المحلية، وهنا نتساءل هل يكفي تعديل قانوني الولاية والبلدية للارتقاء بالجماعات المحلية لما هو أفضل وفي ظل هذا التساؤل تستوقفنا مجموعة من العناصر هي على سبيل المثال لا الحصر.

سيدي الرئيس، لعل المشكل الحقيقي الذي يجب معالجته يتمثل في توزيع الصلاحيات والقرارات والإمكانات بين المستويين الولائي والبلدي.

2 ـ العنصر الثاني يتعلق بالتأطير البشري للجماعات المحلية؛ هل يوجد التأطير البشري الكلي لقيادة التنمية على أكمل وجه في ظل برنامج النمو الاقتصادي الجديد الذي تبنته الحكومة من خلال التركيز على القدرات المحلية.

3 ـ يتعلق الإشكال الثالث بالمقدرات المالية لتمويل التنمية المحلية: ففي غياب الموارد وأحيانا استحالة تحصيلها لأسباب معروفة، ما هي البدائل الممكنة لمعالجة وحل المشاكل، هنا يدعونا الحديث للتساؤل هل فعلا سنذهب في اتجاه إصلاح حقيقي وجذري للمالية المحلية؟

4 ـ يكمن العنصر الرابع في نظام المعلومة الإحصائية؛ الجميع يعلم بأن الجماعات المحلية لا تتوفر على نظام الإعلام الاقتصادي والاجتماعي الخاص بأقاليمها في الوقت ذاته، تعد هذه الوسيلة أكثر من حيوية، ولتطبيق سياسة فعالة للتنمية المحلية يستوجب منا:

1 ـ إعادة النظر في قانوني الولاية والبلدية وفق نظرة شاملة لتنمية محلية حقيقية وإدارة فعالة.

2 ـ دعم الجباية المحلية والرفع من قدراتها التحصيلية وإعادة النظر في قوانين الجباية المحلية.

3 ـ تنفيذ سياسة تثمين الخصوصيات الاقتصادية والطبيعية المحلية.

4 ـ تحرير مبادرات الموارد البشرية المتاحة وتعزيز تأطير الجماعات المحلية التي تعاني نقصا.

السيد الرئيس،

غير بعيد عن موضوع التنمية المحلية الوارد في مخطط عمل الحكومة أستسمحكم في تناول وطرح انشغالات ذات صلة مباشرة بساكنة ولاية المدية وقطاع التنمية فيها.

لقد كان للظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت وتمر به الجزائر نتيجة الانخفاض الحاد بل أقول التدهور والانهيار الحاد لسعر البترول وتآكل موارد الخزينة العمومية التأثير والسبب المباشر للجوء الحكومة مضطرة إلى تجميد المشاريع ذات التكلفة العالية أو تلك ذات المردودية الاقتصادية المنخفضة ولعلنا نتفهم ذلك، لكن الذي لا نتفهمه وأحيانا يصعب علينا فهمه ويصعب علينا تبريره للمواطنين، هي قرارات التجميد التي طالت مشاريع حيوية ذات بعد اجتماعي وشعبي بامتياز وتتمثل في المنشآت التربوية وأخص بالذكر المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات في ظل نمو ديمغرافي متزايد طبعا دائما بولاية المدية.

سيدي الرئيس، أغتنم هذه السانحة في حضور الوزير الأول معنا بمعية وزير المالية والتربية الوطنية من أجل الدعوة لإعادة النظر في قرارات التجميد التي طالت إنجاز المرافق التربوية المذكورة آنفا، خاصة وأنها مشاريع قطعت أشواط الدراسة، بل رصدت لها أغلفة مالية غير أنها لم تنطلق لأسباب إدارية قبل أن يدركها قرار التجميد، متمنيا أن تحظى هذه المشاريع بقرار كريم برفع التجميد عنها لما يعود بالنفع على الولاية وعلى ساكنتها، وفي نفس السياق أعرج على قطاع الصحة، وتحديدا مشروعي مركز مكافحة السرطان ومركز الأمومة، هذان المشروعان الواعدان لم يريا النور رغم جاهزية الدراسة الخاصة بهما، وأملنا في أن تتخذ الحكومة قرارات رفع التجميد عن مثل هذه المشاريع الحيوية ذات الطابع الإنساني.

السيد الرئيس، في الأخير...

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيد محمد عرباوي.

السيد محمد عرباوي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،
السيد معالي الوزير،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نقاشنا اليوم حول مخطط عمل الحكومة ومستقبل بلادنا الاقتصادي يضعنا اليوم أمام مسؤولية تاريخية في هذا الظرف الصعب وإننا إذ نبدي ارتياحنا بما تضمنه المخطط عموما، فإننا نود الإشارة إلى بعض النقاط التي نراها هامة في الموضوع:

أولها، ما تعلق بتمكين القطاع الخاص من فرص المشاركة في النهوض باقتصاد البلاد، وذلك بخوصصة بعض المؤسسات التي لم تتمكن من الحفاظ على ديمومتها ولازالت تتخبط في نمط تسييرها القديم وتكاد في كل مرة تعلن عن إفلاسها، ولم تتحسن حتى بعد إعادة تأهيلها لولا تدخل الحكومة بدعم وتسوية مسألة أجور العمال في وقت كان الهدف من هذا إنشاء هذه المؤسسات إعطاء القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وضع كهذا يدفع إلى النظر في وضعية هذه المؤسسات خاصة التي تكون قابلة للتحسين مع إيلاء العناية لشروط هذه الخوصصة بالشكل الذي لا يخل بالأهداف التي أنشئت لأجلها المؤسسة أو يضر بالعاملين بها وذلك ما يجب أن يضبطه دفتر الشروط الذي يعد لهذا الغرض.

إن القطاع الخاص أبان السنوات الأخيرة على إمكانيات كبيرة في مسألة التسيير والتطوير والديمومة، وصار اليوم يستقطب كفاءات وإطارات وسواء من الجامعة أو حتى من المتقاعدين للاستفادة من خبرتهم في الميدان لأنه يخضع لمنطق المنافسة ومواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة ومتطلبات السوق محليا ودوليا وإن الديمومة مرهونة بالأرباح والوضعية المالية للمؤسسة وقدراتها على المنافسة.

وفي شق آخر لم تكن الفلاحة يوما بديلا عن البترول بل كانت هي دوما الأصل فحل النفط بعدها وهنا نرى أنه يجب توفير كل أشكال الدعم المتاحة لهذا القطاع بالشكل الذي يحقق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي في جميع الشعب ولا مناص لنا اليوم من التوجه نحو الزراعات المسقية وتوسيع محيطات السقي وذلك برفع تجميد ما أمكن عن هذا النوع من المشاريع خاصة السدود منها والحواجز المائية وحتى محطات التطهير، كما نتساءل في نفس الوقت عن المحيطات التي أنجزت ولم تستغل بالكامل لحد الآن ما يجعلها عرضة للتدهور وأعمال التخريب حيث إن هذه المحيطات كلفت الخزينة أموالا كبيرة.

ومن جهة أخرى مازالت المحاصيل الكبرى خاصة بالمناطق ذات القدرات العالية في حاجة إلى موارد مائية كالحواجز أو السدود أو رخص حفر الآبار للرفع من مردوديتها وعدم الاعتماد فقط على مياه الأمطار في مناخ الجزائر المتذبذب، الأولى لنا أن نفكر في تجميع هذه المياه واستغلالها في الوقت المناسب من الدورة الزراعية أو في عملية السقي التكميلي فالماء عنصر أساسي في المجال الفلاحي دون إغفال مسألة الاستغلال العقلاني والمقتصد لهذه المادة الحيوية وتشجيع طرق السقي الحديثة.

وفي مسألة السكن لازالت البيوت القصديرية تحاصر بعض المدن خاصة الداخلية والتي عانت ويلات الإرهاب وعرفت نزوحا كبيرا للسكان عكس الولايات الكبرى التي استطاعت أن تتخلص تدريجيا من هذه المشكلة حيث نؤكد على مواصلة دعم البرامج السكنية خاصة الاجتماعية التي تدخل في إطار القضاء على السكن الهش والريفي، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير في استقرار السكن وبعث الأنشطة الزراعية بالريف.

كما تجب الإشارة على ضرورة سد الطريق أمام الانتهازيين والمتحايلين في الاستفادة وسماسرة السكنات الاجتماعية والذين تسببوا في حرمان إخوانهم من سكن يؤويهم.

وفي الأخير، نجدد ارتياحنا لمخطط عمل الحكومة فإنه يجب علينا اليوم أيضا أن نكون جديين وحريصين ومخلصين لهذا الوطن وللشعب والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عرباوي؛ والكلمة الآن للسيد علي بلوط.

السيد علي بلوط: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله

الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد؛ ها نحن اليوم بصدد مناقشة هذا البرنامج الحكومي الذي تم إعداده من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، لاشك أن هذا البرنامج جاء تكملة للبرامج السابقة لفخامته التي نعتز بها دوما على ما تحقق من خلالها من تطور مستمر في جميع الميادين.

وخير دليل على ذلك القفزة النوعية الكبيرة التي عرفتها الجزائر، على سبيل المثال في ميدان السكن من أجل أن يعيش المواطن حياة كريمة وهذا بعد إنجاز ملايين السكنات بجميع برامجها المختلفة والأمثلة كثيرة في باقي الميادين، كما أننا لا ننكر النقائص المسجلة في الميادين ذات الصلة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

نحن نعرف أن تدهور أسعار النفط يشكل عائقا كبيرا في مواصلة التنمية المحلية وخلق التوازنات المالية في البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على الريع النفطي كالجزائر. إن مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيدينا اليوم لمناقشته والمطالعة نجده يشكل تحديا كبيرا من أجل إيجاد طرق بديلة للثروة ومواصلة الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها، لأن ما نشاهده اليوم في بعض القطاعات من نزيف في الإطارات والهروب من المسؤولية وعدم المراقبة سيؤدي حتما إلى الإفلاس والانهيار لما تم إنجازه على المدى القريب.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

إن الخوف من المجهول الذي طال شريحة واسعة من المجتمع، وخاصة بعد تجميد مشاريع تنموية كثيرة عبر ولايات الوطن، لاشك أن الطمأنينة ستعود إلى نفس المواطن بعد عملكم الجبار والمتمثل في إعداد مخطط عملكم هذا تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي نثمنه نحن بدورنا ويترك المواطن يترقب مستقبلا أفضل بفضل تنمية مستدامة في ظل تقلبات اقتصادية وأمنية صعبة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

لاشك أننا نثمن هذا المسعى الذي تعتزم الحكومة انتهاجه في مواصلة تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، ولتجسيد هذا المخطط يجب التركيز على الجماعات المحلية لأن البلدية والولاية لهما الدور الأكبر في تجسيد المشاريع وإنجازها إن لم نقل إنهما المحور الأساسي في هذه العملية وعليه، يجب الإسراع في تعديل قانون البلدية والولاية وإعطاء الناخب الصلاحيات الكاملة وتفعيل آليات المراقبة لمحاربة الفساد وإعادة النظر في قانون الصفقات.

ـ الإسراع في رفع التجميد عن المشاريع المجمدة كما جاء في مخطط عملكم.

وهنا سيدي الرئيس، معالي الوزير الأول،

إن ولاية تيسمسيلت التي أتشرف بتمثيلها على غرار باقي ولايات الوطن وبالرغم من كل ما عرفته هذه الولاية من تنمية وتطور، غير أنها لازالت تعاني العزلة والتهميش وخاصة في إطار إنجاز المشاريع ذات الصلة بالهياكل القاعدية ومنها على سبيل الحصر الصحة، الطرقات والسكن.

ـ في مجال الصحة: نحن نطالب، معالي الوزير الأول، برفع التجميد عن مشروع إنجاز المستشفى 240 سرير بعاصمة الولاية نظرا لما تعانيه من النقص الفادح في التكفل الجيد بمرضى هذه الولاية.

ـ الطرقات: نطالب برفع التجميد عن مشروع إنجاز الطريق السيار الرابط بين الطريق السيار شرق ـ غرب من خميس مليانة إلى مدينة تيارت مرورا بولاية تيسمسيلت على مسافة 165 كلم.

ـ وفي ميدان السكن: نلاحظ نقصا كبيرا في إنجاز السكنات بجميع برامجها وكذا عدم احترام مخططات الإنجاز من حيث الكم والنوعية.

سيدي الوزير الأول، وفقكم الله وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي بلوط؛ الكلمة الآن للسيد مليك خديري.

السيد مليك خديري: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد معالي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل، كل بمقامه وكل باسمه،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إن مخطط الحكومة المقدم والذي جاء كخريطة طريق من أجل تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية المجاهد، السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي ومنذ توليه مقاليد السلطة العليا للبلاد كانت له استراتيجية شاملة وواضحة والهدف منها تأمين أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسمح للجزائر بالالتحاق بركب الدول النامية والصاعدة.

سيدي الرئيس، وبعد الاطلاع على هذا المخطط نثمن كل ما جاء به ورأينا أنه وافي وإيجابي وشامل وكذلك واقعي في نفس الوقت في كل فصوله الخمسة وارتأينا أن نركز على بعض النقاط الأساسية والتي من خلالها وجب إعطاؤها الأهمية البالغة.

ففي الشق المالي والاقتصادي، والجزائر تعيش وضعا اقتصاديا صعبا من خلال تدني أسعار المحروقات وفي ظل الحفاظ على العدالة الاجتماعية التي أعيد تأكيدها بموجب التعديلات الدستورية الجديدة وفي ظل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد وجب الاعتماد على التنمية البشرية والاستمرار في تحقيق الدعم الاجتماعي، ولكن استنادا إلى عقلانية أكثر واعتماد الرشادة في توجيه التحويلات الاجتماعية من خلال الضبط الدقيق للفئات المعوزة والمحتاجة، وهو ما يتطلب التنسيق والتعاون في عدة قطاعات وزارية، منها وزارة المالية ووزارة التضامن ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العمل والحماية الاجتماعية، لأنه حان الوقت للتفكير بجدية وبروح مسؤولية وواقعية في مسألة دعم الخزينة العمومية لعدد من المنتوجات مع مراعاة – في ذلك – الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها البلاد وتطابقا في نفس الوقت مع النموذج الاقتصادي الجديد المصادق عليه والمعتمد حاليا، وكمثال استطاعت العديد من الدول الشقيقة التي تنتهج نفس سياسة الدعم من خلال إعادة النظر في هذه الأخيرة وذلك باستعمال وسائل التكنولوجيات الحديثة، وذلك بإحصاء كل الفئات المعوزة والهشة وإنشاء بطاقية إلكترونية لهذه الفئة والتي من خلالها التخفيف من عبء فاتورة الدعم والحد من قيمة النفقات العمومية، وفي نفس الوقت بقيت هذه السياسة مستمرة بمحاربة الفقر والوقوف إلى جانب الطبقة الهشة.

وللحفاظ أيضا على ديناميكية النمو التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، وجب على الحكومة توفير الحماية الاقتصادية اللازمة والوقوف بجانب المستثمرين وخاصة الذين ينشطون في المجالات الفلاحية منها والصناعية، وذلك من خلال مرافقتهم الدائمة في عملية التسويق وكذا التخزين إن كان هذا لازما وأن تكون هناك دراسة ميدانية وإحصائية على المدى المتوسط والبعيد لمعرفة نسب الاستهلاك العام لكل المواد الأساسية والتي تكون من نتائجها تحديد نسب الإنتاج والمطالبة بتنويعه وبالتالي الحد من الاستيراد والقضاء على المضاربة والتلاعب بالأسعار.

وتبقى المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، والتي تساهم في الدول النامية بنسبة كبيرة في الإنتاج الصناعي وكذا في المنتجات المصدرة، وبالتالي أصبحت هي البديل الوحيد المواكب لتطور الدول المتقدمة صناعيا والبديلة للمؤسسات الكبرى ولذا وجب على الحكومة إنشاء دائرة مختصة لتطوير هذه المؤسسات وتفعيلها وتكون تابعة لوزارة التجارة أو وزارة الصناعة حسب طبيعتها، وكذا تشجيع الأنشطة التجارية المنزلية وبالتالي يتم التخلي والتحرر التام من الريع البترولي.

هذا ويبقى قطاع الخدمات من بين القطاعات المهمة والرابحة والتي يجب على الحكومة إعطاؤها الأهمية البالغة، وتشجيع الاستثمار فيها وخاصة التكفل بكل انشغالاتها، لاسيما العمومية منها ويبقى على الحكومة توفير صندوق اجتماعي بمعنى أن الدولة تعمل على توفير جو من الحرية الاقتصادية وفي نفس الوقت تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي من أهم الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

هذا وسيدي الرئيس المحترم، معالي الوزير الأول،

إنه من الأنانية السياسية والبغض الإديولوجي التنكر لكل ما تحقق من إنجازات ومكاسب في مختلف المجالات

السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد دون التنويه بذلك من خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016 والذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة لتعزيز دولة الحق والقانون والحريات وتعزيز سلطات البرلمان بما فيها المعارضة البرلمانية والتي تحظى لأول مرة بحقوق تضاهي حتى حقوق الدول التي تتمتع بالمعارضة البرلمانية في الدول العريقة ديمقراطيا.

إنه لمن الإنصاف أن نثمن هذا عاليا ونوفّي الرجل حقه من الثناء والعرفان والتقدير على النقلة النوعية التي عرفتها بلادنا خلال فترة حكمه ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، كفانا نظرة سوداوية سيدي الرئيس، ولنعترف بالجهد المبذول، صحيح أن هناك نقائص وثغرات ولكن هذا لا يفسد للقضية ودا، إنما الذي لا يعمل هو الذي لا يخطئ فالحمد لله أن بلادنا تسير بفضل رجل في منزلة فخامة رئيس الجمهورية والذي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خديري؛ وبه نكون قد مكنا كل الراغبين في التدخل من أخذ الكلمة؛ ننتقل الآن إلى المرحلة الأخيرة في نقاشنا وهي تمكين السادة رؤساء المجموعات البرلمانية لكي يأخذوا الكلمة والمتدخل الأول في هذا الإطار سوف يكون السيد عبد المجيد بوزريبة؛ رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الكلمة لك تفضل.

السيد عبد المجيد بوزريبة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نستغل فرصة مناقشة مخطط عمل الحكومة لتسليط الضوء أكثر على التوجهات الإصلاحية الكبرى المكرسة بموجب تعديل الدستور في مارس 2016.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد أعطى التعديل الدستوري المصادق عليه في 2016 لمجلس الأمة مكانة خاصة في البناء المؤسساتي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع المجلس الشعبي الوطني فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسوية كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام فالبرلمان اليوم يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد سجلنا، بارتياح إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة في هدوء تام، مما يعزز إرساء الديمقراطية التعددية في بلدنا وقوة الهيئات السياسية الوطنية ويصون صورة البلد في الخارج، ويؤكد الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية.

إن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدق بالجزائر الآن تفرض على الجميع مسؤولية تاريخية وأداء استثنائيا تتظافر فيه الجهود وتتكامل فيه السلطات.

إن الدولة لم تغفل في جميع الظروف هدفها الأسمى وغايتها الكبرى وهي بناء دولة الحق والقانون، وكان انطلاق مشروعها الوطني بقيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومنذ العهدة الأولى وفق رؤية علمية وخُطى طموحة يراعي التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة، ولم تقتصر هذه الرؤية على متطلبات الحاضر فقط، إنما امتدت لتلبي متطلبات الأبناء والأحفاد في المستقبل وهو ما خلق الدافع والباعث لكي نقتحم المشكلات ونختصر الزمن بل ونسابقه في ظل انهيار أسعار البترول.

فاليوم يجب أن نتحول من مرحلة الانتقال إلى مرحلة الانطلاق، من خلال السعي إلى تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في أسرع وقت، وهو أمر يتطلب جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإقامة أكبر قدر ممكن من المشروعات الصناعية والزراعية ولتحقيق ذلك كان من الضروري أن تكون البداية بتشييد البنية الأساسية اللازمة لجذب هذه الاستثمارات.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الذين استغربوا بل وعابوا استعجال الجزائر مسح مديونيتها يدركون اليوم مدى صواب وسداد قرار مسح المديونية، فماذا لو مازالت الجزائر مثقلة بكل تلك الديون التي فاقت 30 مليار دولار إلى غاية اليوم، أي بعد تدهور أسعار النفط التي نشهدها اليوم؟ الجواب ببساطة: سندفع كالمعتاد فاتورة ابتزاز الدائنين وإملاءاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى «السيادية».

ولما لاحت بوادر الأزمة في اليونان على الخصوص وفي إسبانيا والبرتغال وفي كل البلدان الأوربية تباعا بما في ذلك فرنسا وإيطاليا، ثم مست اقتصاديات بلدان أخرى كثيرة في أمريكا وآسيا وغيرها حينئذ أدرك الجميع سداد القرار الجزائري ودقة استشراف الجزائر للتحولات العالمية، وهذا جاء لبعد نظر فخامة رئيس الجمهورية، وحس الحكامة في قراره بمسح المديونية الجزائرية دفعة واحدة قبل آجالها من خلال التفاوض الذي لم يكن سهلا مع الدول التي أقرضتنا، والتي لم تكن تود تسديد ديونها مسبقا لاعتبارات بعضها معلوم كالمحافظة على نسبة الفوائد، أو ما ارتبط بالديون نفسها من شروط و "ضغوط" وبعضها الآخر غير معلوم، قد تكون لحسابات مرتبطة بمنطق المزايدات لاحقا والضغوط السياسية أو النيل من دبلوماسيتنا المتميزة اتجاه مختلف القضايا الدولية.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد تحققت إنجازات كثيرة في الجزائر، لا ينكر ذلك إلا جاحدٌ، ثم كذلك هناك نقائص ومضمون المخطط الذي بين أيدينا أولى لها أهمية قصوى من خلال التدابير الحكيمة والشجاعة التي رسمها وبخصوص الشجاعة وأشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى قضية وضع حدود ما بين المال الفاسد والسياسة أو التصدي لسطو المال الفاسد على السياسة، إنها لخطوة جريئة توقف عندها جميع المتتبعين للشأن العام كونها وضعت حدّا لتساؤلات تعددت بهذا الخصوص.

إن ردع الفساد بجميع أشكاله وتشعباته وتجفيف منابعه بات اليوم أكثر من ضرورة.

بل هو الرهان الأساسي لكسب ثقة المواطن والسبيل لتحقيق إجماع وطني نحن في أمس الحاجة إليه.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن حزب التجمع الوطني الديمقراطي معروف بنضاله في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها، والنضال كذلك في الدفاع عن التعددية السياسية الضامنة لمسار ديمقراطي متوازن، يساهم في بناء نموذج جزائري أصبح مثالا يحتذى به في محيط إقليمي ودولي ملتهب، لقد كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي، في كافة الحكومات المتعاقبة دعامة أساسية لاستقرارها، ومراكز للثقة التي يزرعها لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ونحن ثابتون على العهد.

كما لا يفوتني هنا أن أشيد بدور الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن على التعبئة الدائمة والالتزام المثالي لضمان سلامة التراب الوطني والحفاظ على أمن البلد وشعبه واقتصاده.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

يشكل الاستثمار في مخطط عمل الحكومة إحدى الدعامات الأساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يلعب دورا طلائعيا في تحقيق التنمية الاجتماعية، ورغم أن الجزائر قد خطت خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية، إلا أن مناخ الاستثمار ببلادنا بحاجة إلى إجراءات إضافية أكثر جرأة، ومن هذا المنطلق تتقدم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بجملة من الملاحظات والاقتراحات نرى أنها داعمة للأهداف النبيلة التي رسمها هذا المخطط.

1 ـ نوصي الحكومة بضرورة مواصلة إصلاح الإدارة، في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار، عبر تبسيط القوانين

الإدارية وجعلها أكثر مرونة، مع دعم الترسانة القانونية بمختلف التحفيزات القادرة على جلب المستثمرين الخواص باعتبارهم شركاء أساسيين للدولة في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا إلى جانب حث النسيج البنكي على مواكبة المؤسسات باعتباره من الوسائل التحفيزية والتمويلية لتمكين المؤسسة من النهوض والتقدم وتحسين مستوياتها التنافسية، كما أن استقطاب الاستثمارات الخارجية رهين كذلك بوضع خطة تسويقية محكمة تروج للنموذج الجزائري بطاقاته ومؤهلاته.

2 ـ وفي سياق تنظيم القطاع الفلاحي هذا القطاع الحيوي الواعد وتفاديا للاضطرابات في تموين السوق ببعض المنتجات الفلاحية الضرورية من حين لآخر، نرى ضرورة إعداد بطاقية وطنية دقيقة للفلاحين تهتم بالتعرف على أعدادهم وتوزيعهم ونشاطاتهم الفلاحية من أجل رسم سياسة فلاحية وطنية كفيلة بتحقيق الأمن الغذائي والعمل على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختص بعمليات شراء وخزن وتسويق الإنتاج الزراعي عبر آليات التخزين العقلاني الهادف إلى إحداث التوازن في الربح والمنفعة بين كل من الفلاح والتاجر والمستهلك كخطوة أولى ثم الانتقال كخطوة موالية إلى تسهيل عمليات تصدير المنتجات الفلاحية بضوابط وآليات تسمح لها بتحسين جودتها وكسب رهان منافسة نظيراتها في الأسواق الدولية.

3 ـ ينوه التجمع الوطني الديمقراطي بأهمية برنامج السكن الذي ينتظر إنجازه ويوصي في هذا الإطار برفع سقف الأجر الذي يسمح بالاستفادة من سكن اجتماعي إلى أربع مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون، كما يوصي بإحداث مساعدة عمومية على الإيجار.

4 ـ يوصي التجمع الوطني الديمقراطي بجعل مرحلة الأزمة المالية فرصة لتوجيه نفقات الاستثمار العمومية بشكل أفضل نحو تلبية حاجيات المواطنين على مستوى الأحياء بالمدن وعلى مستوى البلديات الواقعة بالأرياف، ولأجل ذلك يوصي التجمع بمضاعفة الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة لبرامج المخططات البلدية للتنمية.

5 ـ يوصي التجمع الوطني الديمقراطي أيضا بإعادة الاعتبار للمجالس الشعبية البلدية والولائية وتمكينها من الاضطلاع بمهامها التي ينص عليها القانون.

6 ـ وإذ يشيد التجمع الوطني الديمقراطي بأهمية السياسة الاجتماعية المسطرة ويرى أنه من الضروري توفير الموارد اللازمة لتنفيذها، ولاسيما من خلال تنمية اقتصادية مدعمة.

وفي هذا الشأن، يقترح التجمع الوطني الديمقراطي ما يلي:

أ ـ لامركزية فعلية في دراسة ملفات الاستثمار على مستوى الولايات،

ب ـ التنشيط الفعلي لصناديق الاستثمار العديدة التي أحدثتها الدولة بمساعدة البنوك العمومية على مستوى عدة ولايات، لما في ذلك من انعكاس إيجابي كبير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ج ـ تعزيز وفرة العقار الصناعي بكل الولايات ولاسيما تلك التي يميزها انتشار قوي للمؤسسات،

د ـ حماية السوق الوطنية لتشجيع المؤسسات المحلية والحفاظ على احتياطي الصرف،

هـ ـ استصلاح الأراضي الزراعية التابعة للملكية الخاصة للدولة، سواء من خلال منح امتيازات للمستثمرين على الأراضي غير المستغلة، أو من خلال تشجيع المستفيدين من المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية على الاشتراك مع الحائزين الوطنيين على رؤوس الأموال قصد تحديث مستثمراتهم.

وأخيرا، إن المخطط يتضمن رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم وهو يستجيب لأهم الانشغالات المطروحة في هذه المرحلة كما أنه يتوافق مع توجهات ورؤى التجمع الوطني الديمقراطي الذي ينوه بهذا المخطط الذي ستصوت مجموعتنا لصالحه ونؤكد لحكومتنا التجند ميدانيا بغية شرح المحتوى الذي هو بقدر ما يحافظ على السيادة الوطنية يضمن توفير ظروف العيش الكريم ويحافظ على استمرار التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ الكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم وعيدكم مبارك.

سيدي الرئيس،

ـ إن حرية التعبير السائدة اليوم في الجزائر، داخل البرلمان وخارجه، أدت بشكل طبيعي إلى تكاثر الآراء المتعلقة بنشاط السلطات العمومية، وبالخصوص في هذه الأيام، حول مخطط عمل الحكومة المعروض علينا.

ـ لاشك أنه من طبيعة هذه الآراء، أن تكون مثرية للنقاش، إلا أن بعضها قد يهدف إلى زرع الالتباس والغموض في الأذهان، عندما يتم تجريد التحليل من عناصره الأساسية، أو تشويه الحقائق من أجل أغراض سياسوية ضيقة ومحدودة الأفق والآفاق.

ـ وعليه، وقبل التطرق إلى المضمون، لابد أن نغتنم مناسبة هذه الجلسة، لإعادة الأمور إلى نصابها، ومحاولة احتواء خلفيات وتداعيات ومآل هذا الملف الذي نعتبره، بموضوعية، ومن دون مبالغة، حاملا في طياته، ولاعتبارات عدة، لمستقبل واعد للبلاد والعباد.

ـ وبهذا الصدد، نتذكر جميعا، أن السيد عبد العزيز بوتفليقة كان قد أطلع الجزائريين، في بداية سنة 1999، على المشروع الذي كان ينوي تحقيقه إذا ما انتخب رئيسا للجمهورية.

ـ فالأشخاص المتفطنون، والمهتمون، والمتتبعون عن قرب للشأن الرئاسي آنذاك، أدركوا على الفور، بأن هذا المشروع، لم يكن نتيجة ارتجال، وإنما كان ثمرة تشخيص، يحمل نظرة ويرسم استراتيجية.

1 ـ فالتشخيص، لم تكن له علاقة بالتحزب، حيث كان يرمي إلى البحث عن مواطن القوة، ونقاط الضعف، التي تنير خطة العمل على توحيد كل الجماعات المشتتة عبر الساحة السياسية، وتعبئتها لحل المشاكل الأساسية الناتجة عما كان يشكل حربا أهلية استغرقت سنوات طويلة.

2 ـ فيما يخص النظرة، فكانت تهدف إلى اقتراح أفق، ووضع تنبؤات، وتحسبات إزاء الأهداف المرجوة، وفي مقدمتها السلم المدني.

3 ـ أما الاستراتيجية، فقد أرست الأسس لبرنامج زاخر بالإصلاحات والإجراءات، يحكمها ترتيب الأولويات، وعلى مدى فترات زمنية.

ـ وهكذا وضعت المعالم، وخططت المسالك المؤدية إلى بلوغ الهدف المنشود.

ـ وبقدر ما كان المشروع المقترح طموحا، بقدر ما كان واقعيا، بارتباطه المباشر بما خلفته المأساة الوطنية من تدمير في جميع المجالات، كما تُفعله قناعة قوية، بأنه يتحتم على الجزائريين بمختلف مشاربهم، الاستفاقة والانتقال من الوضعية الكارثية التي عرّفها التشخيص، إلى وضعية أكثر تفضيلا.

ـ وعلى هذا الأساس، فقد انطلق مسار الإنجاز مباشرة بعد انتخابات أفريل 1999، إذ تم تقسيمه على مرحلتين:

الأولى تهدف إلى التحرك والارتقاء،

الثانية تهدف إلى التحويل والتغيير الهيكلي.

لقد استغرقت المرحلة الأولى، أي مرحلة التحرك والارتقاء، عقدا ونصف عقد من الزمن، مؤدية إلى النتائج المذهلة التي نعرفها، وهي نتائج مسجلة في جميع الميادين، وبالتالي تعد من المعجزات إذا ما نظرنا إلى حجم الكارثة التي حلّت بالبلاد خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

أما المرحلة الثانية، أي مرحلة التحويل والتغيير الهيكلي الجذري، فقد تم الشروع فيها في السنة الماضية بتعديل الدستور الذي أعطى بالفعل، نفسا جديدا للجانبين الاقتصادي والمؤسساتي:

على الصعيد الاقتصادي، يتعلق الأمر بالعمل على إرساء نظام جديد للإنتاج.

أما على الصعيد المؤسساتي، فالأمر يتعلق بالعمل على تكريس دولة الحق والقانون التي تم التمهيد لها سنة 2004، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 50 لاندلاع الثورة.

سيدي الرئيس،

ـ لقد بدا لي هذا التذكير، أو هذه الالتفاتة، أمرا ضروريا من أجل ضبط الأمور، ووضعها في قالبها الحقيقي، في الوقت الذي نشاهد فيه، هنا وهناك، محاولات للترويج بالرفض جملة لما تم إنجازه، أو لتشويه وتحريف المقاصد، وهو ما من شأنه إلهاء الجزائريين، وصرف أنظارهم عن الرهانات

الحقيقية، وجرهم إلى التشخيصات ذات النظر القصير، وهي تشخيصات تكاد تفتقر إلى الدقة بسبب غياب الصرامة في التقييم والتحليل، أو بسبب غياب الخبرة، مع الخلط بين الظرفي والهيكلي، بين الأسباب الموضوعية للمشاكل والمقاربات السطحية، وبين التحاليل أو ما يشبه التحاليل والأحكام والأفكار المسبقة.

علما بأن إثباتا بسيطا ونزيها للحالة، وبالرغم من النقائص التي تنتظر حلولا لها، قد يمكننا هذا الإثبات من التأكيد، بأن إحدى علامات مجد الجهد الذي قامت به الجزائر مع بداية القرن الـ 21، هي أنها توصلت إلى تحقيق إنجازات ضخمة في قطاعات عديدة، ثم وضع الأمة في مسلك دولة الحق والقانون، بعد استرجاع السلم المدني، وتلبية الحاجيات المستعجلة في مجالات السكن، والتجهيز وغيرهما.

والأمر كان كذلك بالنسبة للشروع في الانتقالية الخاصة بنظامنا الاقتصادي دون أي اضطراب خطير يذكر.

ـ وبإيجاز، إنها مكتسبات عظيمة، تندرج ضمن النظرة والاستراتيجية التي سبقت الإشارة إليهما، وهي مكتسبات تخّول للجزائريين الحق في القول، بأن قطار العصر الجديد قد انطلق فعلا في بلادهم، ولم يبق إلا إفساح الطريق، بمعنى إزالة الحواجز والإكراهات التي تعيق تقدمه بالوتيرة المناسبة.

ـ وهذا بالضبط ما يرمي إليه مخطط عمل الحكومة، الذي جاء في وقته الملائم، للعمل على الانتقال من مرحلة التحرك والارتقاء إلى مرحلة التحويل والتغيير الهيكلي.

ـ فلا مبالغة إذن، أن نعتبره بمثابة الطريق السيار المؤدي بالجزائر إلى الدخول في القرن الـ 21، من خلال تصور شامل متسق على المدى الطويل.

ـ لماذا هذا التأكيد وكل هذا اليقين، سيدي الرئيس؟

لأن مخطط عمل الحكومة يفتح قرابة خمس عشرة ورشة مهيكلة وعملاقة، تشمل أهم الرهانات والتحديات الموضوعة على عاتق المجتمع الجزائري.

ولأنه يبين بشكل دقيق نوايا هذه الحكومة.

كما يتناول المخطط، اختيارات وجيهة بالنسبة للمستقبل، مراهنا على الجهد الجماعي، ووضعه في قلب جهاز الإنتاج، وتوزيع الثروات بمعنى أن فرص الجهد والاجتهاد متاحة لكل من الفرد والمجتمع، المقاولة والدولة، وفقا لما هو معمول به في عالمنا اليوم.

ويثمن كذلك، هذا المخطط، بصفة واضحة، خمسة عوامل أساسية والتي من خلالها سوف يتحقق التحويل الفعلي المطابق «للاستراتيجية ـ الأم» السالفة الذكر.

ـ هذه العوامل الخمسة الهامة هي:

1 ـ الانسجام الوطني،

2 ـ الرصيد البشري،

3 ـ الحكامة الراشدة،

4 ـ دولة الحق والقانون،

5 ـ والعامل الخامس يتمثل في إرساء نظام جديد للإنتاج، حيث تجد كل من السوق والمقاولة دورهما الكامل، من دون أن تفرط الدولة في مهامها الأساسية المتعلقة بتنظيم النشاطات وضبطها، وكذا توزيع العائدات.

سيدي الرئيس،

ـ فلا يسعنا إذن، إلا أن نثمن ونساند، بدون تردد، ما جاء في هذا المخطط مع ثقتنا، وبدون مجاملة، في رزانة ومقدرة السيد الوزير الأول، الذي أوكلت له مسؤولية تعبئة كل الوسائل لتجسيده على أرض الواقع، وهي مسؤولية ثقيلة جدا، لا يحسد عليها، تتطلب بدون شك التركيز أكثر من أي وقت مضى، على كيفية الأداء والتنفيذ، أي الجانب العملياتي في الميدان.

ـ وعليه، إسمحوا لي أن أختتم بهذا الجانب الهام والحيوي، أي جانب التفعيل على أرض الواقع، وذلك بمشاطرتكم بعض الانشغالات التي ما فتئت تعود في كل مرة، ويتعلق الأمر بالتطبيق الميداني الذي يشكل شرطا لاسترجاع الثقة بين الجزائريين وإدارتهم.

ـ وبالفعل، نعرف جميعا بأن هناك إجماعا في بلادنا، على أن النصوص التي ينتجها البرلمان، أو مخططات العمل التي تضعها الحكومات المتعاقبة، تترجم بشكل جيد رهانات الظروف التي تظهر فيها إلى الوجود، غير أن الإشكالية هي بالأساس في التطبيق الفعلي، الذي من دونه تتعرض فيه تلك النصوص والمخططات، لا محالة، إلى التقليل المستمر في مصداقيتها، وفي قدرتها على تجنيد وتسخير الموارد الوطنية.

ـ ومن هذا القبيل، فإن فقدان الثقة من طرف المواطنين لا يرجع إلى القيمة الذاتية للتشخيص كما لا يخص الإرادة على أعلى مستويات الدولة، وإنما يستمد حجته

وأسبابه من غياب التنفيذ أو من تنفيذ غير التوجيهات، والإجراءات، والتعليمات، التي تم اتخاذها.

ـ إنها حقيقة لا تهيمن على النقاش داخل المجالس المنتخبة فحسب، وإنما تستحوذ على الرأي العام برمته، بشكل أصبح يوميا وعفويا، كما تستغل من طرف كل الذين يمارسون الرفض من أجل الرفض.

ـ وبالتالي، فهي تحتم علينا أن نفكر جيدا في هذا الموضوع، من خلال الدراسة وإيجاد الحلول لبعض التساؤلات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمصير مخطط عمل الحكومة، الذي نسعى بدون تردد من أجل إنجاحه، خاصة وأن التحديات التي يحملها، ضخمة فعلا في جميع المجالات، وفي مقدمتها المجالان المالي والاقتصادي.

أما التساؤلات فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1 ـ إلى ماذا يعود سبب الفارق والتباعد بين الإرادة السياسية في تحسين الأمور، والمماطلة في الوتيرة داخل العديد من دواليب التطبيق، رغم الكفاءات والخبرة المتوفرة؟ وكيف تكون المعالجة؟

2 ـ ما الذي يجب فعله حتى لا تستمر بعض الهياكل التقليدية التي وضعت منذ الاستقلال، في كونها عائقا يخالف النوايا السياسية وما ينتظره المواطنون والمستثمرون من الخدمة العمومية، وذلك على الرغم من التحسينات التي أدخلت على البعض منها في السنوات الأخيرة، والتي رحب بها الجميع أيما ترحيب.

3 ـ كيف يمكن إقناع إدارتنا التي نعتز بطاقاتها الكامنة، بتغيير عاداتها، وممارساتها، وسلوك البعض من أنواعها، من أجل ترجمة القوانين، والإجراءات التنظيمية، والتعليمات المختلفة، والمخططات، إلى واقع وبأكبر نجاعة ممكنة؟ وكيف يمكن إقناع الفاعلين في مجال النشاط العمومي، بأن يكونوا باستمرار، في الإصغاء إلى مستعملي الخدمة العمومية، كمساهمة منهم في صحوة الإحساس المدني لدى جميع الجزائريين الذين يقع على عاتقهم، بدورهم، جزء كبير من المسؤولية في مسار التقويم الوطني؟

4 ـ كيف يمكن إقناع الأعوان العموميين، بأن خدمة الدولة لها معنى نبيل، يختلف تماما عن منطق السوق وعقليته؟

5 ـ كيف يمكن إقناع هؤلاء الأعوان في مختلف المؤسسات، بأن فكر رئيس الجمهورية، الذي أفصح عنه في كتاباته عبر آلاف الصفحات التي تستحق عناء الاطلاع عليها، والتأمل فيها، يحتوي على مرجعية سديدة لمعالجة مختلف المشاكل؟ الأمر الذي يجعلنا نقتنع بأن الإشكال الجوهري في بلادنا، يكمن في سواعد الرجال وفي قيمة العمل وفي الخبرة، والعناية بالإنتاج والنجاعة والاهتمام بالتطبيق داخل دواليب التنفيذ، قبل أن يكمن في الرفض والانتقاد السهل، أو حتى في انخفاض سعر البرميل لا أكثر ولا أقل.

6 ـ كيف نقنع أعواننا في الإدارة، وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام، والجزائريين بشكل عام، بأن للدولة مهمة جديدة تتمثل في العمل على إبراز نظام اقتصادي، يتماشى والمحيط الدولي الذي نحن جزء منه؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كيف نقنع المجتمع، بأن ما يهدف إليه رئيس الدولة في المجالين السياسي والمؤسساتي، هو تحقيق دولة الحق والقانون كما يدعو لذلك الدستور الجديد، وأنه لابد من مساهمة الجميع، بصفة بناءة وسليمة.

7 ـ ما هي الكيفية التي ينبغي تبنيها لنشر المفهوم الجديد لمصطلح الصالح العام، الذي يكمن في التوافق بين حرية المبادرة في مجال الاقتصاد من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى؟

8 ـ كيف يمكن إقناع المتعاملين الخواص، بأنه إذا كان الاقتصاد الموجه قد ولى، فإن الاقتصاد الحر لا يمكنه فعل الكثير من دون الدولة، التي من واجبها فعلا ضمان حقوق الخواص وفقا للدستور، ولكن دون أن يُهمل القطاع الخاص، بدوره، في المقابل، واجباته تجاه المجتمع التي يمليها عليه القانون والأخلاق؟

9 ـ وأخيرا كيف ننظم أنفسنا للتكفل الدائم بتقييم السياسات العمومية، وقصد الإتقان وتجنب الأخطاء وعدم تكرارها؟

ـ وباختصار، فإن عظمة المهام الموضوعة على عاتق الدولة في هذا الظرف الصعب الذي تمر به البلاد، وفي إطار المخطط المعروض علينا تتم على مستوى المجتمع برمته، وليس على مستوى رئيس الجمهورية أو حتى الوزير الأول، وحدهما، فهي تعني كل أعوان الدولة، والفاعلين الاقتصاديين، والاجتماعيين، والسياسيين، والإعلاميين، والمثقفين في المؤسسات، والنقابات، والجمعيات، والأحزاب، دون

استثناء، وهو ما تبينه الظروف الجيوسياسية الراهنة، وهو ما يُبينه أيضا ضمنيا، محتوى الملف، الذي ناقشناه، كما يبين هذا الملف، بشكل واضح وصريح، ما ينبغي الوصول إليه في السنوات القادمة، إذا عولجت كيفية الأداء وتظافرت جهود الجميع، من أجل التعبئة الجماعية، والتمويل، وتحفيز الطاقات والمبادرات، حتى لا تتحطم العزائم ولا تتبدد الأفكار والتوجيهات الواعدة في ضعف التنفيذ الميداني السليم والكامل، أو في غياب العمل الجاد والمنتج، والله ولي التوفيق وشكرا جزيلا على كرم إصغائكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي؛ الكلمة الآن للسيد محمد زوبيري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد محمد زوبيري (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأعضاء الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أحييكم بتحية الإسلام فأقول السلام عليكم، وأستسمحكم أن أغتنم هذه المناسبة لاحتفاء الشعب الجزائري بعيد الاستقلال والشباب وعيد الفطر لأتقدم باسم أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة للشعب الجزائري وقائد مسيرته المظفرة وحارس قيمه وهويته، المدافع دوما وأبدا عن عزة الوطن، وكرامة المواطن، السيد عبد العزيز بوتفليقة أمده الله بعنايته ورعايته وأطال في عمره.

ومن واجب الوفاء لهذه المناسبة أن أنحني إجلالا وخشوعا أمام أرواح الشهداء الأبرار الذين جادوا بأرواحهم الطاهرة ودمائهم الزكية من أجل الجزائر الحرة المستقلة.

كما أهنئ بنفس المناسبة أولئك الرجال والنساء من جيل نوفمبر الخالد ومن سار على نهجهم وآمن برسالتهم من أجل الاستقلال.

وأود في مستهل مداخلتي أن أجدد باسم كافة مناضلات ومناضلي حزب جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم السيد الأمين العام جمال ولد عباس التهاني لمعالي الوزير الأول السيد عبد المجيد تبون وطاقمه الحكومي على الثقة التي حازوا عليها من فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا له دعمنا ومساندتنا المطلقة ومرافقتنا الدائمة لجهوده من أجل إضفاء المزيد من الوضوح على مسار التنمية الشاملة والمتوازنة التي أرسى معالمها الكبرى البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

إن القراءة المتأنية في مشروع مخطط عمل الحكومة لتنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية تتيح لنا بكل تأكيد التعرف على حجم التغيرات الكبرى والإنجازات الضخمة التي تحققت في مختلف المجالات والميادين والتي لا يمكن أن ينكرها أحد إلا جاحد أو مكابر، غير أن ما يجب التذكير به في هذا المقام هو أن نقاشنا لمخطط عمل الحكومة يأتي بعد عرس جديد من أعراس الديمقراطية بالجزائر المتمثل في الانتخابات التشريعية التي أكد الشعب الجزائري من خلالها مرة أخرى تمسكه الدائم بالتعددية السياسية والحزبية نهجا والديمقراطية ممارسة وسلوكا لإرساء معالم وركائز دولة الحق والعدل والمساواة والحكم الراشد وبناء الدولة الوطنية الحديثة التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير الأول،

إن المقاربة الجديدة التي رسمها مشروع مخطط عمل الحكومة لتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وأخلاقيات العمل السياسي وفقا لأحكام الدستور الجديد إذا كانت تبعث على التفاؤل والاطمئنان للمستقبل فإن الكوابح المتأتية من شح الموارد الناجم عن تراجع سعر النفط في السوق الدولية تستدعي اليقظة والتجنيد أكثر حتى لا نقع مرة أخرى فريسة لاشتراطات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية المختلفة المحكومة بقانون

الهيمنة ومصالح الدول الكبرى، وقد أفلح مخطط عمل الحكومة الذي أكد وفقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة تعزيز خطوات العمل لإيجاد اقتصاد بديل للمحروقات، وإذ نثمن هذا المسعى عاليا فإننا نذكر بضرورة الإسراع في إيجاد منظومة إحصائية دقيقة تمكن الاقتصاد الوطني من الاعتماد على مؤشرات حقيقية في تحديد الأولويات وضبط الاحتياجات لاسيما فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد الوطني واحتياجات المؤسسات الوطنية من المواد الأولية.

وقد أشار مخطط عمل الحكومة إلى هذا الهدف بكل وضوح، عندما أكد صراحة على ضرورة اعتماد مقاربات الاستشراف في تصور المستقبل ورسم أهدافه لاسيما فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية والتجهيزات المطلوبة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، غير أن صرامة التطبيق تبقى في تصورنا هي الطريق الأمثل لتحقيق النجاعة في الميدان وبذلك تتعزز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة ويتجسد مفهوم الإقلاع الاقتصادي الحقيقي.

إن تأكيد مخطط عمل الحكومة رغم الضائقة المالية على مواصلة نهج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والمعوزة هو ترجمة أمينة لمبدإ العدالة الاجتماعية بين الفئات وجهات الوطن وتعبير صادق عن الوفاء لقيم ومبادئ نوفمبر الخالدة.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

لقد سجلت الجزائر منذ 99 قفزة نوعية في إنجاز المنشآت القاعدية الكبرى التي أمدت الاقتصاد الوطني في شقيه العمومي والخاص بعوامل التقدم ومكنته من الشروع التدريجي في توفير عوامل التحكم في المردودية والإنتاجية وقد حان الوقت أن تتجه مؤسساتنا الوطنية نحو آفاق جديدة يكون هدفها خلق المزيد من الثروة ومناصب الشغل والسعي إلى ولوج عالم المنافسة التي تسمح لها باقتحام الأسواق العالمية وهذا ما يقتضي العمل أكثر على تحفيز منظومتنا الجامعية لتكون في مستوى تحديات الثورة التقنية والتكنولوجيا التي يشهدها العالم، ولعلّ رهان النوعية في منظومة التكوين بمختلف أطواره ومراحله يبقى هو صمام الأمان الذي لا بديل عنه في حماية حرية القرارات الاقتصادية واستقلالية اختياراتنا في تعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومواصلة الدعم بمختلف صوره للفئات الهشة والمعوزة.

وكما قال الرئيس الراحل نلسون مونديلا:

(L'Éducation est l'arme la plus puissante pour changer le monde).

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن تأكيد مخطط عمل الحكومة على مواصلة الجهد في تمويل المشاريع الكبرى لاسيما في القطاعات الحيوية التي لها صلة مباشرة باحتياجات المواطن ومتطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني يستلزم من الجميع العمل أكثر على تطبيق مبدأ الجزاء والعقاب لإطارات وأعوان الدولة ومختلف مسيري المال العام، حتى نجسد الشفافية في التسيير والصرامة في المراقبة ونتخلص نهائيا من آفة إعادة التقييم للمشاريع وأغلفتها المالية والتي شكلت نزيفا خطيرا لخزينة الدولة.

وفي هذا الإطار يبقى الحرص على تعزيز جهود محاربة التهرب الضريبي وإصلاح البنوك والبحث عن الصيغ الكفيلة بإدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية شرطا أساسيا لبلوغ الأهداف التي رسمها مخطط عمل الحكومة من أجل تحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي الحقيقي.

لقد كانت سنوات الإرهاب الهمجي غطاء واضحا لكل الممارسات المشينة وحجة لكل من أراد سوءا بالجزائر فتعمقت السلوكات المنافية لقيمنا وتاريخنا وانتشرت معها ثقافة الفوضى وتغيب القانون وازداد نهب الخزينة العمومية من العملة الصعبة تحت تبريرات وعناوين لا علاقة لها باحتياجات الاقتصاد الوطني، والآن وبعد أن تحققت المصالحة وعمّ الأمن والأمان، بات من الضروري إيلاء عناية كبرى لمنظومة العدالة حتى تكون السيف الذي يقطع دابر الفساد والمفسدين وبذلك نكون قد عبرنا حقا عن مدى وفائنا لقيم ومبادئ نوفمبر الخالدة، وعززنا تلاحمنا الدائم تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني في مجلس الأمة إذ يجددون تأييدهم ومساندتهم

للحكومة وعلى رأسها المناضل عبد المجيد تبون فإنهم يعبرون بذلك عن حرصهم الدائم وقناعتهم الراسخة بضرورة الإسهام الإيجابي في إنجاح مسعى الحكومة ودعم ثقتنا الكبيرة في صدق وإرادة الوزير الأول المشهود له في كافة القطاعات التي أشرف عليها بتفانيه في العمل ووفائه لبرنامج فخامة الرئيس وكفاءته في استنباط الحلول للمشكلات.

سيدي الرئيس،

في الأخير نأمل في إطار الحرص الذي أبداه معالي الوزير الأول لتعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات والهيئات أن تعمل الحكومة في قادم الأيام على:

1 ـ تمتين العلاقة بين الأعضاء والحكومة ليسهل عليهم طرح انشغالات المواطنين طبقا لما جاء في عرضه.

2 ـ تعميم الإعلام الآلي في مصالح الضرائب اقتداء بما هو في وزارتي البريد والمواصلات، الداخلية والعدل لتكون أكثر شفافية وتزويدهم بالإمكانات المادية واللوجستية التي تسمح للموظفين وإطارات الضرائب بأداء مهامهم بفعالية ونجاعة وشفافية (وهذا ما عندناش شك مع معالي وزير المالية).

3 ـ تدعيم وزارة التضامن الوطني باعتبارها العمود الفقري والتكفل بالمعوزين والفئات الهشة.

4 ـ الإسراع في إحداث ديناميكية جديدة في قطاع الصناعة حتى يكون في مستوى تحديات المرحلة.

5 ـ تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية عن طريق البنوك وفتح المجال الجوي للتعاون كما هو معمول به مع البلدان الشقيقة.

في الختام أرفع من هذا المنبر أسمى آيات التقدير وجميل العرفان والاحترام إلى قادة وجنود جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني وكافة أسلاك الأمن وأحيي فيهم روح الإقدام والتضحية من أجل أن تبقى راية الجزائر عالية وأبناؤها ينعمون بالسكينة والأمان، فتحية إكبار وتقدير لكل هؤلاء، وأقول كما قال السيد الوزير الأول ويقول المثل (Penny after Penny is business) لأنه هو المسيطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شكرا على كرم الإصغاء، وأستسمحكم على رفع الصوت والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوبيري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وبتدخل رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث نكون قد أنهينا نقاش برنامج مخطط عمل الحكومة وبعدما استمعنا إلى مختلف الآراء المعبر عنها من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس سوف نمنح بعضا من الوقت للسيد الوزير الأول لكي يعد ردوده عليها وسنلتقي إن شاء الله على الساعة الرابعة والنصف مساءً، شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة صباحًا

محضر الجلسة العلنية الرابعة والأربعين
المنعقدة يوم الخميس 5 شوال 1438
الموافق 29 جوان 2017 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد عبد المجيد تبون، الوزير الأول، وأعضاء حكومته ومساعدوهم.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

إستمرارا للجلسات السابقة وبعد سماعنا للعرض الذي تقدم به السيد الوزير الأول، والنقاش الذي تلاه، آن الأوان لكي نستمع إلى رد السيد الوزير الأول، على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم طرحها في هذه القاعة، الكلمة لكم السيد الوزير الأول.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا، سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، على اهتمامهم بمخطط عمل الحكومة الذي يرمي إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وأشكرهم على حرصهم على إثراء النقاش بتجربتهم وخبرتهم.

لقد شكّل مسار مخطط العمل من قبل مجلسكم الموقر، فرصة اغتنمتها الحكومة لتشرح من جديد لممثلي الشعب والرأي العام الوطني مسعاها وآليات العمل التي ستعتمدها لبلوغ أهداف التنمية والرقي التي شملها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وحازت تأييدا واسعا من الشعب السيد.

فقناعة الحكومة راسخة بأن دقة الظرف الخارجي والطموحات الكبيرة لمختلف فئات الشعب وتمسك الجزائريين والجزائريات الشديد بسيادة بلدهم واستقلال قراره يفرض على كل الخيّرين والمخلصين من أبناء هذا الوطن على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم أن يوحدوا جهودهم بصدق النية ودون أحكام مسبقة من أجل تدعيم الجبهة الداخلية وتمكين بلادنا من رفع تحديات المرحلة من استقرار وتنمية.

هذا ما لمسته من تدخلاتكم الوجيهة، مما يشجع الحكومة على المضي قدما في تنفيذ برنامج رئيس الدولة، معتمدة على تعاون ومؤازرة غرفتي البرلمان.

في هذا الرد، سأتطرق بأكبر قدر ممكن إلى القضايا والملفات التي أثيرت من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، على أنني أعلمهم بأن تعليمات أعطيت للسيدات والسادة الوزراء لتمكين كل عضو من مجلسكم الموقر، من المعطيات التفصيلية الخاصة بالملفات التي تضمنها تدخله أثناء المناقشة.

الرد سيكون من طرف السادة الوزراء، من جهة أخرى، ركز الكثير من المتدخلين على الأشواط المعتبرة التي تم قطعها في إطار تجسيد البرنامج الرئاسي، وأؤكد بهذا الصدد بأن الطاقم الحكومي يدرج أعماله في المسار ذاته، مع إعادة ترتيب الأولويات والحرص على معايير النجاعة والجودة وعلى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين والطابع الديمقراطي والاجتماعي للدولة.

وبخصوص التساؤل عن المعطيات الرقمية وآجال تنفيذ

مخطط العمل وتمويله، أذكر بالإطار العام الذي تم تحديده في اجتماع مجلس الوزراء الأخير من عدم اللجوء إلى المديونية الخارجية ومواصلة دعم الدولة للطبقات الهشة والمحرومة. كما تم اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي يشتمل على تفصيل دقيق للإطار العام للموازنة ومكونات التحول الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

إن مناقشات مجلسكم الموقر، عبرت عن دراسة متعمقة لمحاور مخطط الحكومة ومن بينها التزام الحكومة بوضع برنامج زمني لتنفيذه وتفعيل الرقابة والمتابعة من جانب البرلمان وأؤكد بهذا الخصوص أن للحكومة رؤية واضحة وتوقيت زمني محدد لتنفيذ ما تضمنه مخطط عملها، يعني الحكومة، الذي سيتم ترجمته، وترجمة محاوره إلى برامج قطاعية محددة مشفوعة بآجال تنفيذ دقيق وهذا من خلال لجانكم الموقرة، ومن خلال تقديم كذلك ميزانية 2015 إن شاء الله.

إن أهدافنا محددة، واضحة، يسهل متابعتها وتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيقها، بما يعزز من قيم الحكامة والشفافية والمساءلة، حيث يأتي مخطط الحكومة بإصلاح إداري معتمدا على أسس الكفاءة والنزاهة والفعالية ومواجهة البيروقراطية من خلال مكافحة الفساد. وأذكّر أن محاربة الفساد تبدأ بالاستغناء عن الآليات الكلاسيكية في التعاملات الإدارية لمصلحة عصرنة ورقمنة تسيير أجهزة الدولة وبتوفير الحماية للأعضاء والهيئات المكلفة بمحاربة هذه الآفة التي تهدد الاقتصاد الوطني وأود بهاته المناسبة أن أشير إلى أن استحداث مفتشية عامة ملحقة بمصالح الوزير الأول، والتي وقعت أمس، مرسوما بشأنها أن تشكل أداة رقابية إضافية هدفها الأساسي الحفاظ على المال العام والمساهمة في أخلقة الحياة العامة.

إننا بعون الله ماضون في عملية الإصلاح على كل المستويات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، كما كلفنا بها فخامة السيد رئيس الجمهورية، وسوف نتعاون وننسق ونعمل عن قرب مع مجلسكم الموقر، حتى يتم تحقيق ما تصبو إليه البلاد من رفعة وتقدم ونمو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد أثار عدد من الإخوة قضايا تكريس ممارسة الديمقراطية، لاسيما في بعدها الجواري والتشاركي.

وفي هذا المجال، أؤكد أننا سنحرص على تكريس المبدأ الدستوري للفصل بين السلطات، لاسيما ما تعلق بتوطيد استقرار السلطة القضائية عبر استكمال المسار الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية، لإصلاح منظومة العدالة وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات ومواصلة عصرنة رقمنة المرفق العمومي للقضاء من أجل تعزيز حكامته.

ومن جهة أخرى، ووعيا من الحكومة بالطبيعة الخاصة للفترة التشريعية الحالية والتي سيتم من خلالها استكمال تجسيد التعديلات الدستورية الأخيرة، ستعمل الحكومة على تسريع وتيرة تقديم آليات تشريعية، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز الحقوق وحرية التعبير والإعلام وترسيخ دعائم الديمقراطية، غير أن النصوص القانونية والتنظيمية لا تكفي وحدها وتحتاج حتما إلى ممارسة واعية، جماعية حرصا على إرساء مجتمع حر، يتسم بالحرية وقبول الرأي الآخر والحرص على حقوق الآخرين قبل المطالبة بالحقوق الشخصية وتلكم هي روح المصالحة الوطنية وجوهرها.

لذلك، وإجابة عن التساؤلات بخصوص السلم المدني وأمن الأشخاص والممتلكات، ستكون مختلف مصالح الدولة حريصة على تغليب سبل الحوار والحلول التوافقية لمعالجة مختلف القضايا والمطالب وإبقاء اليد ممدودة للشباب المغرر به، غير أن حزمها وصرامتها سيكونان في مواجهة من تسوّل له نفسه استعمال العنف المعنوي أو اللفظي أو الجسدي أو المس بأمن واستقرار البلاد.

إن نفس التوازن بين متطلبات الأمن الوطني والتمسك بقيمنا وثوابتنا هو الذي سيحكم دوما تعامل الجزائر مع ملف الهجرة، إلا أنه واجب إنساني وترجمة لانتمائنا الإفريقي العميق.

كما ستستمر برامج البنية التحتية والتجهيز في مناطقنا الحدودية، المنشآت الصحية والتعليمية والربط بشبكة المياه والطاقة. في هذا الصدد سيتم على سبيل المثال لا الحصر، تسجيل العملية التي طلبها ممثل إليزي، ستسجل عملية وقد سجلت حقيقة الدراسة وبداية الإنجاز، في الشهرين أو ثلاثة أشهر المقبلة محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية بمنطقة "تاغارت" بولاية إليزي لسد كذلك حاجيات الجيش الوطني المرابط على الحدود.

كما أطمئن السادة الأعضاء أن الحكومة تعي خصوصية النشاط الاقتصادي في المناطق الحدودية، فقد

تقدم كثير من التجار وبالأخص تجار الجملة بشكاوى وهي في الدراسة، على كل حال لابد أن يكون حل توافقي بين أمن الدولة والممارسة التجارية الحرة لمواطنينا في الحدود، بما يتوافق مع الشروط الموضوعية للأمن الوطني والاتفاقات المبرمة مع دول الجوار، وترتبط هاته التدابير بمسعى التنمية المتوازنة لكافة جهات الوطن والتي كانت موضوع عدد معتبر من التدخلات، أذكر على سبيل المثال لا الحصر، كلا من ولايات: تمنراست، باتنة، إليزي، البيض، المدية، تندوف والوادي، النعامة، سوق أهراس، وغيرها من الولايات والبلديات.

وأشير بهذا الشأن أن العمل جاري حاليا لمراجعة المدونة الوطنية للمشاريع التنموية، خاصة تلك التي كانت محل تجميد أو تأجيل وإعادة ضبط أولويات التنفيذ في كل ولاية عن الاحتياجات الفعلية والإمكانيات المتوفرة والعائد الاجتماعي والاقتصادي وكذا أخذ خصوصيات كل منطقة من مناطق البلاد بعين الاعتبار.

ولذا تقرر مع السيد وزير المالية في هذا السياق رفع التجميد عن كل المشاريع المتعلقة بإنجاز مدارس ابتدائية بولايات الجنوب والمناطق الحدودية.

هذا في مرحلة أولى وستمتد بعد دراسة معمقة إلى المناطق الأخرى بعد مراجعة الخريطة المدرسية مثلما قلت للسيدة الوزيرة، وزيرة التربية الوطنية المحترمة.

نرى أن في بعض الأحيان فيه مبالغة في الخريطة المدرسية التي هي آلية مستعملة منذ أن أسست الجزائر ديمقراطية التعليم، يعني نأخذ بعين الاعتبار كل الزيادات في البلديات ونهيء أنفسنا لدخول مدرسي 6 سنوات بعد ذلك، غير أنه وقعت فيه تغيرات كبيرة، سواء من ناحية توزيع السكان يوم النزوح الريفي، لا يخفى على الأخوات والإخوان أنه في بداية الاستقلال كان حوالي 65٪ من المواطنين يعيشون في الريف خارج المدن الكبرى، 35٪ في المدن الكبرى، اليوم حسب الإحصائيات الأخيرة انعكست الأمور، أصبحوا 65٪ في المدن و35٪ في الأرياف، ولذا لابد من مراجعة الخريطة المدرسية بدقة حتى نكون صائبين في خياراتنا، في مشاريعنا في بعض القرى، فيه مشاريع للإكماليات مثلا والمسجلة من 2001 – 2002 لم تنجز ولكن عدم إنجازها لم يطرح مشكلا، معناه أن الإحصائيات لم تكن مضبوطة.

إذن، سنراجع ذلك بدقة وربما نجدد الآليات التي تسمح لنا ببرمجة حقيقية لمختلف المشاريع،كما سيتم القيام بجرد وطني للهياكل والمنشآت العمومية المنجزة في السنوات الأخيرة وغير المستغلة كالمحلات التجارية والأسواق الجوارية قصد تحديد المعوقات وبداية تشغيلها أو تقرير وجهتها نحو استعمالات أفضل تعود بالفائدة المباشرة على المواطنين والاقتصاد الوطني ومن بين ما تكلمنا عنه محلات الرئيس، وسيكون للسادة الولاة الحرية المطلقة في استعمالها، استعمال مجدي ويتماشى مع المشاكل المطروحة في الولاية أو في البلديات المتواجدة فيها المحلات.

وأطمئن السادة أعضاء مجلس الأمة، ومن خلالهم كل المنتخبين، بأن دورهم في هاته الورشات الأساسية محوري وسيتدعم من خلال مراجعة قانون البلدية والولاية بما يوسع من صلاحيات المجالس المنتخبة ومجالات تدخلها ويوفر لها موارد تمويل جديدة في إطار إصلاح منظومتي الجباية والمالية المحلية، تسمح بالقضاء على العجز الميزاني واستحداث آلية مبتكرة من أجل التكفل بانشغالات المواطنين والمساهمة بفعالية في برامج التنمية.

لا أطيل الكلام في هذا الموضوع، لأنني سأتقدم لكم بتفاصيل في مشروع ميزانية 2018، وستراجع منظومة الجباية حتى يدفع من هو واجب عليه أن يدفع ونخفف عن الطبقات الهشة.

إن تعزيز التسيير اللامركزي المعبر عنه من طرف بعض الإخوة يتقاسمه الجهاز التنفيذي ويسعى إلى تشجيعه وتعميمه بتحسين الأداء في مختلف المجالات والميادين دون المساس بالطابع الجمهوري للدولة أو بمبدإ تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات وستعكف الحكومة أيضا على حشد الاعتمادات المالية اللازمة لتجسيد البرامج القطاعية والبلدية للتنمية مع التركيز على المجالات الحيوية خاصة ما تعلق بإنجاز الهياكل التربوية والصحية وتجهيزها وتعبئة الموارد البشرية المؤهلة الكفيلة بتحسين مستوى الخدمات.

وهنا أفتح قوسا على ما يثار هنا وهناك بأنه وقع تجميد للتوظيف، تجميد في كذا.. ولكن أعتقد أن السيدة الوزيرة هي التي تستطيع أن تعطي البرهان أكثر من الآخرين، فيه إجراء امتحان لما يقارب 600000 موظف جديد بالنسبة

للتعليم، والترقية في ميدان التعليم.

إذن، أين هو التجميد؟ حقيقة في بعض الأحيان في بعض الإدارات هناك فائض لأسباب ما وتراكمات فاتخذنا القرار على أساس التخفيف عن هذه الإدارة لإعطاء إمكانية التوظيف للقطاعات الأخرى والتي هي في حاجة إلى موظفين كالتعليم، الصحة، العمل... إلخ.

كما ستولي الحكومة عناية خاصة لتنفيذ المخططات الوطنية لمكافحة السرطان والأمراض المزمنة وحماية الأمومة والطفولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أشير إلى توفير 70 مليار دينار حاليا لفائدة برامج البلدية للتنمية مثلما جاء في تدخلي الأول أننا سنتحول إلى التنمية الجوارية وإلى تنمية المناطق التي نوعا ما عانت أكثر من المناطق الحضرية، وهي المناطق الريفية وبالأخص البلديات الصغيرة والحدودية، سنوجه هذه الأموال لإعادة تنشيط ما كنا نسميه وما نسميه إلى يومنا هذا (PCD) سيضاف عليها أموال أخرى بملايير الدينارات، ربما بعشرات ملايير الدينارات في إطار صندوق التضامن ما بين البلديات، بالإضافة إلى ما نحن ندرسه الآن في التضامن كذلك في نفس الولاية بين البلديات التي لها الحظ في جباية فائضة وأخرى لا نشاط اقتصادي لها.

إذن يكون فيه توازن حتى داخل الولايات وهنا ربما نفتح قوسا كذلك لتساؤل الإخوان: مثلما تساءل إخواننا في الغرفة السفلى عن موارد تطبيق هذا البرنامج، أقول وقلتها وأقولها وأكرر مرة أخرى أن ما يلزم من أموال لتطبيق هذه البرامج موجود، متوفر وسيأتي من 3 امتيازات:

أولا: تقليص مصاريف الاستيراد والفوترة والجباية والوصول إلى جباية لا تجمد الاقتصاد الوطني ولكن أعتقد لما يكون رقم الأعمال مرتفعا جدا، الجباية تكون مرتفعة.

نرى اليوم، الجباية المضمونة هي تقريبا جباية الإطارات، الناس التي تؤخذ منهم الجباية من المرتب مباشرة، الباقي فيه تذبذب، نعيد إصلاح أوضاعنا.

ثانيا: فيه إعادة توجيه، قلتها ربما باللغة الأجنبية سابقا المشكل لا يكمن في الوفرة ولكن في الأولوية، هناك بعض الأمور يمكن أن نؤجلها، وهناك أمور لا نحتاجها إطلاقا وأفتح قوسا بالنسبة للعقار الصناعي، أنا عندي إحصاء تفضل به السيد وزير الداخلية، من خلال السادة الولاة والبلديات ولاية بولاية تدل على أن فيه مناطق نشاط تجاري، واقتصادي بالتقريب شاغرة، فيه مناطق صناعية فيها مساحات أعطيت للاستثمار ولم تستغل لحد الآن وفيه مساحات لم تعط.

إذن، مثلما قالها فخامة الرئيس، وهذا كلامه في 2013، لما قدمت له مشاريع لمناطق صناعية جديدة رفضها وهذه هي التوجيهات التي أعطاها.

نعمر المناطق الصناعية الموجودة ونمر إلى مناطق صناعية جديدة وهذا ما سنفعله إن شاء الله؛ وهذا يسمح لنا كذلك بتوفير الأموال التي ستوجه إلى ضروريات أخرى منها التعليم، لنرفع التجميد عن التعليم، ومنها، ومنها.... إلخ. وعلى سبيل المثال لا الحصر – كما قلت – لكم (PCD) وتلك التي تخص المناطق الحدودية عن طريق صندوق التضامن للجماعات الإقليمية وصندوق تنمية مناطق الجنوب وتفعيل التضامن بين البلديات الغنية والفقيرة.

وفي مجال السكن، أؤكد بأن الفترة المقبلة ستشهد دفعا قويا للسكن الاجتماعي والريفي والإيجاري باعتبار (البرنامج الإيجاري للبيع بالإيجار)، الصيغة المفضلة لدى الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل وأيضا سكان المناطق الريفية والصحراوية مع الحرص على تعزيز ضمانات الشفافية والعدالة في إجراءات وآليات تحديد المستفيدين وتوزيع السكنات.

هنا كذلك للتنوير فقط، لا يوجد مشكل ولكن فيه أرقام تتداول في الساحة الإعلامية وفي غير الساحة الإعلامية على أساس أن فيه ملايين السكنات الفارغة وكذا... لا يوجد شيء.

قمنا بإحصاء دقيق، وجدنا 250 ألف والتي منها ما يقارب 175 ألف، لأن الإحصاء لم يكن شاملا في بعض العمارات ولم يستطيعوا أن يدخلوا، تقريبا 200 ألف ناس يقطنون باسم أناس آخرين يعني اشتروا "المفتاح" بعبارة أخرى وذهبوا للموثق... وكذا وكذا، فصلنا في هذه المشكلة وأعطينا لهم الحق كي يشتروا كي تصلح الأوضاع باسم الساكن وحقيقة وجدنا حوالي 50 أو 55 ألف سكن عبر الوطن شاغرة وأغلبها سكنات خاصة، الذي عنده منزل أغلقه، ذهب لمهمة في تبسة، مهمة في وهران ماذا نفعل؟ هل أنزع منه منزله؟

هذه ملايين السكنات ليست حقيقية وأقولها بصفة رسمية سنصلح الأوضاع حقيقة ولكن الأرقام غير مضبوطة، كما طلب بعض الأخوات والإخوان رفع سقف الإستفادة من سكنات اجتماعية غير ممكن، لأن القضاء على الأزمة التي كانت خانقة والتي كانت بمجيئ فخامة الرئيس، تعد بما يقارب 3 ملايين سكن، التي أضيفت لها أعداد أخرى تماشت مع النمو الديمغرافي، الذي وصل إلى تقريب حوالي 4 ملايين بما كان موجودا قبل مجيء فخامة الرئيس.

أغلب الناس استفاد، ولم يبق إلا القليل لأن التنظيم كان محكما.

أولا، البطاقية: التي لا تسمح لأي كان أن يستفيد مرتين من مساعدة الدولة في الريف أو في المدن.

ثانيا، قمنا بإعدادها بشكل تصاعدي: الريفي، الاجتماعي، البيع بالإيجار والترقوي العمومي ولو نمس حجرة من هذا الهرم فسينهار كل شيء.

فإذا رفعنا نسبة الاستفادة من السكنات الاجتماعية بمرتب 35 ألف دينار معناه أن الذي يطلب سكن (عدل) سيطلب كذلك السكن الاجتماعي، وهذه هي الأمثلة التي تفسد الهرم ونصبح كما يقول المثل الشعبي "آخر السبولة قطع صبعه". فنحن على وشك الانتهاء من الأزمة وسنواصل كما نحن عليه.

الحقيقة، الفئات الهشة والمعوزة التي نوجه لها أساسا سكنات اجتماعية يتقاضون مرتبات ضعيفة لا تسمح له لا بالكراء عند الخاص ولا بالشراء.

وبالموازاة سيتواصل بولايات الجنوب والهضاب العليا توفير القطع الأرضية للمواطنين الراغبين في بناء سكناتهم بمفردهم عبر تفعيل أكبر لصيغ التجزئة وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بهذا والتي تعكف الحكومة حاليا على دراسة إمكانية توسيعها إلى بلديات تتوفر على الأوعية العقارية في الشمال مثلما شرحت للأخوات والإخوة في الغرفة السفلى.

ما تبقى في سنة 2013، بعد التوزيعات التي حصلت من خلال البرامج المختلفة لفخامة الرئيس، قمنا بإحصاء على مستوى 1541 بلدية.

أخذنا كل الطلبات آنذاك، نزعنا، صفينا الطلبات المزدوجة 3 و4 مرات...إلخ، منذ 10، 15، 20 سنة، تراكم طلبات بعض العائلات، الزوج والزوجة...إلخ.

ولما صفيناها وجدنا عجزا في آخر 2013 بداية 2014 بمليون و700 ألف.

لما نزعنا منها عدد السكنات التي كانت تنجز والتي كانت تساوي بالتقريب 990 ألف سكن بمختلف الصيغ، وجدنا أن العجز يتمثل في 720 ألف سكن، هذا هو تجسيد الأزمة التي كان جيراننا يسبوننا بسببها، وتسبنا الصحف الأجنبية والجزائر ستنفجر.

720 ألف فقط، يضاف إليها سنويا تقريبا ما يأتي به النمو الديمغرافي وتكوين الأسر الجديدة.

إذن 720، نحن ارتأينا مثلا في غرداية، في تندوف، في أدرار، في برج باجي مختار، في تمنراست، في إليزي وبالأخص في مناطق هي وجهة غير مرغوب فيها من طرف مؤسسات الإنجاز أولا.

ثانيا، فيه تقاليد، أعتقد أنه لما تأخذ مواطنا من تندوف أو من أدرار أو من إليزي أو حتى من البيض، الجلفة، الأغواط وهلم، يعني من الهضاب العليا لا يقبل بالسكن في العمارات.

هناك نمط معيشي تقليدي ويحبون بناء سكناتهم بأيديهم، يفضلونها كما يريدون حسب التقاليد والسنة... إلخ، إلخ. وعلى هذا الأساس وبترخيص من فخامة الرئيس، فتحنا تجزئات على مستوى الجنوب أصدرنا للجنوب مرسوما خاصا بالبناء، والمرسوم ساري المفعول، أخذناه بعد 6 أشهر من المشاورات مع السلطة المحلية، مع المنتخبين المحليين في الجنوب ومع المجتمع المدني، والمهندسين المعماريين الذين أصولهم من الجنوب ووصلنا إلى صيغة أنه لا يمكن إعطاء لسكان في أدرار أو تمنراست أو تندوف أو إليزي أو عين قزام، مثل ما نعطي لسكان الشمال 100متر أو 110 أمتار.

الله أعطى الفسحة، إذن قلنا إن المنزل لا يبنى في أقل من 350م2 بـ 3 غرف مثلما يسمح به السكن الاجتماعي وما تبقى فهي ساحة مسيجة ويعمل فيها ما يريد حسب التقاليد، إذا أراد أن يربّي.. يقيم فيها الحفلات... إلخ، والأمور سارية ونحن في 360 ألف قطعة أرض وزعت لحد الآن إلى يومنا هذا بين أقصى الجنوب والجنوب والهضاب العليا والباب مفتوح ولا يوجد تحديد إلا بالمنطق، يعني لايأتي شاب عمره 16 سنة، لنعطيه قطعة أرض، فقط

الناس الذين يحتاجون سكنا اجتماعيا بمساعدة الدولة، لأن فيه تجارا مثلا لا أعطيهم المساعدة ولكن فيه موظف بسيط أو بطال أعطيه المساعدة.

إذن، هاته المساحات ترفق بمساعدات الدولة لبناء هاته السكنات، حلت مشكلا ويعني 360 ألف سكن لما أعطيها للمقاولات، لم يقل يعطيه الشكارة فلان أو فلان، لم يقل هذه أو هذه... لم يقل خاسرين هذه أو هذه، المواطن قائم بنفسه، الدولة حضّرت نفسها في هذا البرنامج والمواطن حضر نفسه، وحيث تلتقي مصالح الدولة والمواطن فهي الغاية المرجوة في كل الميادين.

إذن، سنواصل إذا أمكن؛ فيه منشور وزاري مشترك بين الداخلية والمالية والسكن الشهر القادم إذا عشنا، يسمح بالتجزئات كذلك في البلديات الصغيرة أقل من 5000 سكن في الشمال وبالتالي إذا وصلنا كذلك إلى 150 ألف قطعة أرض عبر الوطن في الشمال يعني هي 150 ألف التي لا يجب على الدولة أن تبرمجها وتعد المساعدات والقطع الأرضية كل حسب مداخيله وبالتالي ماذا يبقى؟

يبقى برنامج سنوي بين "عدل والريفي" 150 – 200 ألف بعيدة كل البعد عن 3 ملايين التي كانت مسجلة، بالتقريب مليونين و500 ألف حتى 3 ملايين في 2014، هذا كي أطمئن الإخوان (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون).

الناس تتكلم عن أرقام وليس لديهم حتى رقم من الأرقام ويريدون تبليغها يعني في الشارع، هذه هي الأرقام الحقيقية، وأنا أحاسب بها، هذه هي أرقامنا لأزمة السكن.

بالمناسبة كي نكون في الصورة بغض النظر عن أن ما يقوله اليوم المواطن البسيط، كل مواطن يقول بأن دولتنا تقوم بأعمال لا تقوم بها أي دولة أخرى في العالم، أصبح يعترف، ولكن أكثر من هذا، هناك دولة عظمى، الدولة الخامسة في العالم اقتصاديا وعسكريا، وزيرهم الأول يصرح أن بلادهم تعاني حاليا عجزا بـ 10 ملايين سكن ووزير سكنهم تصريحات رسمية عندنا مسجلة تقول بأن فيه 3 ملايين من مواطنيهم إما لا يسكنون أو يسكنون في ظروف مزرية تحت الجسور أو في خيم، هذه دولة عظمى، الاقتصاد الخامس في العالم، إذن، كان في نعمة ولم يشكر وإن شاء الله نحن شاكرون، شاكرون برنامج فخامة الرئيس، وشاكرون الجنود الذين صباحا، مساء في الورشات وتتعب وتجسد في برنامج الرئيس، وإن شاء الله الأزمة تخف، كما كنا نتكلم عليها والمؤشرات موجودة بالأخص مع مجيء البطاقية، والسبب أن التوجيهات كلها تمر بالزغاريد وبالدعاء لفخامة الرئيس....إلخ، يعني انقلبت الأوضاع، معناه أن حدة الأزمة ذهبت، أين بقيت الأزمة؟ نستطيع أن نسميها أزمة وهي جزء، هي في البلديات الصغيرة، وعلى هذا الأساس اتخذنا هذا القرار بعد موافقة فخامة الرئيس بالطبع لتوزيع أراضي لأن في البرمجة الأولى للخماسي الأول والثاني والبرنامج التكميلي الذي أعطته الحكومة آنذاك نهاية 2013، 2014، والذي يساوي 450 ألف سكن بمختلف صيغه.

إذن، نحن لاحظنا أن هاته البرامج كلها لما تنجز كما قلت تساوي لا شيء بالنسبة للدول المجاورة.

عندنا دولة جارة 40٪، أقول 40٪، من المواطنين والتي تعداد سكانها مثل تعداد سكاننا 40٪، لا يسكنون، إذن – كما يقال – من لا يشكر الناس، لا يشكر الله.

إن شاء الله برامجنا السكنية قلت هي من نجاحات فخامة الرئيس، معترف بها دوليا والجزائر في الأمم المتحدة (UMHABITAT) وحضورنا العالمي الدولي، 154 دولة كانت حاضرة بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا... إلخ، معترف بالجزائر، بأن في إفريقيا والعالم نحن الأولون ولا يوجد من يزاحمنا بأرقامهم، الكمال لله، لابد أن نستمر بهذه الوتيرة حتى نخفف الضغط الذي نحن فيه.

كلمة أزمة لم تبق، تلاحظون مؤشرا آخر بغض النظر عن الآراء التي يثيرها توزيع السكنات عبر الوطن كله.

الغضب موجود في هذه البلديات مثلما قلت لأن بعض البلديات الصغيرة ربما بصفة تلقائية، البرمجة آنذاك كان تركيز السكنات في مقر الولايات وفي الدوائر الكبرى ونسينا أو تناسينا نوعا ما القرى الصغيرة، أصبح في بعض الولايات، في بعض المدن الكبيرة عدد هائل من السكنات التي في بعض الأحيان تسمح بالنزوح الريفي.

البلديات هذه التي لم يكن لها حظ كي تبني فيه، والبلديات الصغيرة التي تحتاج 100 سكن سجل فيها 20، هذه بالطبع، 80 الباقية تحتج والاحتجاجات كانت عندنا بالأخص في القرى والمدن الصغيرة.

ولكن حتى هذه ستجد حلا، بدأت تزول لأن مع

توزيع قطع الأراضي ومع البناء الريفي تداركنا بعض عدم التوازن الموجود بين البلديات الصغيرة والمدن الكبرى، وهنا أفتح قوس فقط، برنامج فخامة الرئيس والذي قادر أن يأتي بمثال من الولايات المتحدة حتى لأضعف دولة في هذه القارة أو قارات أخرى يأتون بمثال لدولة تصرف ما يفوق 70 مليار دولار على حل مشكل السكن، هذا هو برنامج فخامة الرئيس، فيه خماسيان وما تبقى منه.

هنا ربما كذلك، بالنسبة للتشاؤم الذي هو بالطبع تسوية الأمور، زرع التشاؤم رغم قلة الموارد التي تقلصت ولكن الحمد لله الرؤية الصائبة للرئيس جعلت التنمية التي عرفتها البلاد من 2001 إلى 2014 إلى انخفاض أسعار النفط تنمية سريعة جدا ونتائجها اليوم جعلتنا في منأى ومنعة من تأثيرات تقليص المداخيل، الشيء الذي يجب أن نقوم به قمنا به واليوم نواصل، في بعض الأحيان هناك مقارنات لا تصح، الجزائر 1999 لم يبق لها أي أثر، اليوم نحن في جزائر 2017، 1992 كان القطاع الخاص يعتبر طفيليا وكان القطاع العام هو القاضي على الاقتصاد الوطني ثم انهار.

اليوم القطاع الخاص هو الأغلب في السوق، سواء من ناحية المال أو من ناحية النشاط، أصبح القطاع العام يساهم بجزء بسيط في التنمية، في ميدان السكن، هناك 317 ألف سكن استلمناها، لأن في سنة 2015، والقطاع العام شارك بـ 4٪ فقط، كل شيء قطاع خاص وطني وأجنبي، إذن بنيتنا التحتية - الحمد لله - ومؤشراتنا الاقتصادية تعطي دليلا قاطعا للذي يريد أن يجادل، لا بأس، كل واحد عنده الحق كي ينتقد وحرية التعبير مطلقة ولكن "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين".

أعطني الأدلة كي نستدل، بما أن الجدل في الدين يقول لك بماذا تستدل؟ إعطني الآية أو اعطني الحديث، لا يوجد؟ إذن ما هي إلا شعوذة.

نفس الشيء بالنسبة للعلوم الأخرى، أعطني دليلك، وصلنا اليوم والإخوان في القاعة خارج القاعة، الأنترنيت موجود والبحث من خلال مواقع الأنترنيت، ممكن لأي واحد أن يعطني دولة في ظرف وجيز وصلت إلى 18826 مدرسة ابتدائية وليس أقسام، هناك مدارس تضم 10 أقسام، الطابق السفلي والفوقي، وصلنا إلى 4427 تكميلية ونحن في 2370 ثانوية.

التعليم العالي أيام ما كنا نحن في الدراسة العليا 64 - 65 كان تعداد الطلبة آنذاك لا يتجاوز 1200، 1300 بمن فيهم الذين كانوا مندمجين، فيه صنف الطلبة ولكن لم يكونوا طلبة، كانوا متربصين، 1200 طالب ومتربص الله يبارك، اليوم تضم جامعتنا مليون ومئتين وخمسين ألفا، كانت الجامعة المركزية في شارع ديدوش وكانت مدرسة البيطرة، (EPEAU)، مدرسة الفنون الجميلة، وكانت (EPS)، هذا هو.

اليوم 97 جامعة ومركزا جامعيا ومدارس عليا، هناك من عندهم 50 مليون وليس لهم إلا كليتان، الأمور لا تتماشى مع العدد، الإرادة السياسية لديمقراطية التعليم، لما فتحنا مركزا جامعيا في إليزي، البعض قال: هؤلاء ليسوا في وعيهم!

إليزي 48 ألف نسمة آنذاك، ويفتح فيها مركز جامعي لأنه ضروري لكي لا يخرج إبن إليزي يتبع الإبل، ليصبح مهندسا، ضابطا ساميا في الجيش، البنت كذلك تصبح طبيبة، مهندسة وتعمر المكان، هذا هو الأساس ونجحنا فيه والحمد لله.

اليوم ترى مهندسين معماريين في تندوف، في إليزي، في تمنراست، في كل مكان، أين هي الدولة التي فعلت مثل هذا؟ ليس قضية تعداد السكان!

نأخذ البرازيل، قارنوا نسبة الأمية عندنا مع البرازيل، البرازيل أكثر من 90 مليون نسمة، وليس عدد السكان بالإرادة السياسية، وكل هذه البرامج جاءت بالتزام على ما استشهد من أجله شهداؤنا الأبرار، الشعب الجزائري تقدم، بالنسبة كذلك لأرقامنا، مؤشرات النمو، مؤشرات أتت من أجهزة الأمم المتحدة.. المنظمة العالمية للشغل، منظمة الصحة العالمية... إلخ، إلخ، معترف بها، لا نغض النظر عنها، عندما تأتي جريدة مشبوهة، مشبوهة يعني مكتوبة من عند ناس ويدبرونها في الليل على أساس أن الآخرين أفضل منا وكذا المنظمات غير الحكومية مع كل احترامنا لها مثل ما قرأتها اليوم في جريدة وهم مشكورون، لأول مرة أقرأ في جريدة وطنية مثل هذه الانتقادات، هناك من يتقبل وهناك من لا يتقبل.

هناك دولة إفريقية تملك جامعتين، جامعة عمومية، ثانوية قديمة حولت إلى جامعة وجامعة دولة قوية، يملكون جامعتين وهم مصنفون أحسن منا ونحن لدينا 97، هذا

هو، لن يرضوا عنا حتى نتبع الملة وكفى! الذي يتيقن من هذا يتيقن ومن لم يتيقن، الله يسهل عليه ويأتي بالأرقام، أمس السيد أوشروف قال بأن جزر موريس مصنفة أحسن منا، قالها لي مسؤول صندوق النقد الدولي.

هناك 30 دولة يستحيل لأي واحد كي يكون مصنفا كما هي وكلها جزر، أدخل واخرج كما تريد، ولولا تواجد الدولة والسلطة الوطنية لكنا مصنفين جيدا لأن هذه الأمور تتطلب لا دولة، هناك جزر، نتكلم مع رئيس القبيلة أو رئيس البلدية تبني وتبيع وانتهى، لا يوجد قاعدة 51-49 وادخل والفيزا ولكن هذه اختيارات.

نحن نعرف أنفسنا، نتمنى إن شاء الله أن نتقدم أحسن وهذا ليس معناه أننا وصلنا للمبتغى، ما زلنا بعيدين ولكن الانتقادات البناءة نأخذها بعين الاعتبار، والانتقادات التي تريد أن تذلنا وتقلص من قيمتنا لكي لا نكون قدوة للعالم الثالث لا نأخذها بعين الاعتبار.

هل هناك شخص قال بأنه في يوم من الأيام الجزائر في إحصاء السكن والسكان، في 1963، سنة بعد الاستقلال، الإحصائيات تدل على "رجاء الحياة" يعني الوفيات بالتقريب كانت تدور حول 54 سنة بالنسبة للنساء و52 سنة بالنسبة للرجال، لتحسين الأداء الطبي والمنظومة الطبية والطب المجاني والتكفل بالأطفال والأمومة وكل ما جاء من وقت السيد بومدين رحمه الله إلى وقت السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي هو متكامل.

اليوم معدل الوفيات بالنسبة للرجال 74 سنة والنساء 76 سنة، فيه دول ليست بعيدة لا أذكرها ولا أجرح، كل واحد وما أعطاه الله، كانوا في نفس العدد مثلا 54 سنة، هم الآن حول 49 لأنهم ازدادوا فقرا وبؤسا وسوء تغذية... إلخ، لا بأس هو احترام لشهدائنا الأبرار، احتراما للمجاهدين والمعطوبين وشهداء الواجب، لما أذكر بلادي لا أقوم بديماغوجية ولا أحد أصبح يتقبل لغة الخشب ولكن الحق يقال حتى بوجود بعض الإشاعات ولكن الحق لابد أن يقال، المؤشرات بالنسبة للصرف الصحي، الصرف الصحي نحن في 85 - 86٪، من التغطية، إذا ذكرت المدينة ستعرفون أي بلاد أعني ولن أذكرها هي بلاد بـ 7 ملايين نسمة تغطية الصرف بها 46٪، اليوم تذهب إلى تندوف، ولن يزعجك أحد بسبب الصرف الصحي، إذ لم يبق مشكل الصرف الصحي، هذا دليل على التطور ونقص الأمراض، هناك بعض الأمراض زالت تماما بفضل التغطية، وبالنسبة للماء الشروب، بلغنا نسبة تغطية بـ 92٪، أنا سمعت ولكن أبيع كما اشتريت.

مسؤول أمريكي كبير يقول لوزير الطاقة السابق حسب الإحصائيات التي عندنا في الإنارة، الجزائر البلد الوحيد فوق المعدل العالمي، نأخذ من الأقوى إلى الأضعف في المعدل، نحن الوحيدون الذين نتجاوز هذا المعدل، 98٪ من المشاكل التي كانت مطروحة مثل المحطة التي تكلمنا عنها، ولكن بصفة عامة التغطية مرضية والإخوان ممثلو ولايات الجنوب موجودون، وفيه حتى توزيع جهاز شمسي تذهب اليوم في بعض المناطق الرعوية الخيمة موجودة والأنترنيت وجهاز التلفاز متوفران، إذن البلاد تقدمت، عفوا سيدي الرئيس إذا أطلت.

تكلمت مع الأمين العام المساعد للأمم المتحدة في "كيطو" وقال لي أنتم تعملون معجزة، فقلت له: لماذا لا تتكلمون عنا؟ فقال: لا نستطيع أن نتحدث عنكم، نحن نتكلم عن البلدان النامية ولكن بالنسبة لنا أنتم بلد بارز، مع نمط عيشكم، والعائدات... إلخ، ولن نترك أي حد يعقدنا.

آخر مؤشر من مؤشراتنا، هناك دولتان في العالم لا ثالث لهما: الولايات المتحدة والجزائر، أوصلنا المياه إلى المواطنين في 750 كلم وهو مشروع أقيم بملايير الدولارات.

البعض يقول لو أعطيت كل ساكن من تمنراست 300 مليون وتركته ولو...ولو... التنمية الوطنية لما ترى تزويد مواطن بالمياه الصالحة للشرب ومحطات التصفية من الملوحة والمرارة كم ستكلفك؟ تبين لك عزة المواطن بالنسبة للنظام الجزائري بالنسبة للجمهورية الجزائرية، الديمقراطية الشعبية الاجتماعية، التحويلات الكبرى للمياه، وحدها الولايات المتحدة والجزائر اللتان قامتا بها، لا يوجد بلد ثالث قام بذلك ولا نتحدث عنه، كأني زودت حيا من أحياء تندوف بالمياه الصالحة للشرب، هذه 750 كلم من محطات الضخ، بازدواجية القنوات يعني 1500 كلم من القنوات ولا واحد يتحدث عنها ولكن إذا انقطع الماء في حي من الأحياء فهي كارثة. عندنا 73 سدا التي تشتغل حاليا، صحيح في بعض الأحيان ونحن ذاهبون في برنامج ربما سيتقدم به السيد وزير الري لتشبيك السدود في بعضها البعض، السد في الغرب،

سقطت أمطار غزيرة في الشرق نمون بها منطقة الغرب والعكس بالعكس والوسط... إلخ. يعني برنامج بالتقريب لا مثيل له، تقدمنا في المنشآت الأساسية، فتحت قوسا على أساس أن وارداتنا تقلصت بـ 50٪ ولمدة أكثر منذ 3 سنوات، ولكن لحد الآن لم نخصم من مرتب أي كان، ما زلنا نستهلك 19 ألف طن سنويا من الإسمنت، الإسمنت نصنع به البربوشة؟ هذه مشاريع تبنى، معناه أن الورشات سارية، معناه أن المدارس تبنى، هناك نقص بالنسبة لطموحاتنا يعني التركيز على التطور، كان لابد من برنامج لخطوط السكة الحديدية، وأيضا المستشفيات الجامعية التي قلصناها ولكن الحياة عادية والمرتبات كما يرام، التوظيف كما يرام، والمنجزات تسير بوتيرة جيدة، الحمد لله والشكر لله، وللرؤية البصيرة لفخامة الرئيس.

إذن، بالموازاة ستتواصل بولايات الجنوب والهضاب العليا عملية توفير القطع الأرضية للمواطنين في بناء سكناتهم بمفردهم عبر تفعيل أكبر بصيغة التجزئة وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بها والتي تعكف الحكومة حاليا على دراسة إمكانية توسيعها إلى بلديات أخرى في الشمال.

كما سنسهر على التكفل الأمثل بملفات المسح العقاري واستكمال البنايات ومطابقتها للمواصفات العمرانية والتقنية بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة والمواطنين ومكافحة ممارسة الغش والمضاربة وإعطاء صورة جمالية وحضارية لمدننا وقرانا.

السيد الرئيس؛

أعرب عدد من السادة الأعضاء عن انشغالات فيما يخص تنويع الموارد المالية للبلاد في سياق تراجع أسعار المحروقات وآثارها على التوازنات المالية وأظن أنها توسعت فيما يخص الآثار، الآثار موجودة وما دام هناك مشاريع مجمدة معناه بأنه تأثرنا ولكن ليس بالصفة التي تجعلنا ندخل في أزمة مثل دول أمريكا اللاتينية، وصحيح أنهم وصلوا إلى قطع رواتب الموظفين، ضخ المياه يكون مرة في الأسبوع... إلخ، إلخ.

الحمد لله، لحد الآن كل أنواع الموارد موجودة، تقليص فاتورة الإستيراد ربما في الجانب الاقتصادي نتحدث عنها، تقليص فاتورة الإستيراد ربما يجعل ميزانيتنا متوازية، الميزانية أنتم درستموها على أساس 50 دولارا.

العجز الآتي من الميزان التجاري هو من الاستيراد، الفرق بين دخلنا وإنتاجنا الذي سبب هذا العجز، وعندما نتحكم في الاستيراد سيحل مشكل العجز ولسنا بعيدين عن ميزانيتنا زائد الاحتياطات الموجودة.

ستنصبُّ الجهود في المرحلة القادمة على إصلاح المنظومة الجبائية والبنكية وتعبئة موارد إضافية عبر السوق المالية المحلية واستقطاب الادخار الداخلي من دون اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.

أعلمكم أننا قد كلفنا كلا من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارتي العمل والتضامن بتحضير الاستشارة الوطنية الواسعة حول تصويب الجهد الاجتماعي للدولة ونأمل تنصيب اللجنة الوطنية الاستشارية قبل نهاية شهر جويلية القادم.

ممكن أن نتجاوزه بأسبوع أو أسبوعين وبداية أشغالها لتحديد التوجهات الكبرى والمعايير الأساسية للإصلاحات الواجب إدخالها على نظام التحويلات الاجتماعية بما يحقق عدالة أكبر ويضمن الحفاظ على المكاسب الاجتماعية وديمومة النموذج الاجتماعي الجزائري.

وفي مجال التجارة الخارجية، تتلخص الأهداف في تقليص استيراد الكماليات والتحكم في تنقل رؤوس الأموال ومكافحة الفوترة المبالغ فيها من أجل تقليص عجز الميزان التجاري.

وبالموازاة مع ذلك سيتواصل مسعى دعم وحماية الإنتاج الوطني وتسريع وتنويع الاقتصاد الوطني الذي سيعتمد مستقبلا على الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما سينصب جهد الحكومة على توسيع الوعاء الجبائي وزيادة الرسوم على المواد الكمالية ومراجعة مختلف الإعفاءات الجبائية للنشاطات ذات العائد الاقتصادي الضعيف دون زيادة العبء الضريبي على المواطنين، بل بالعكس، التخفيف ربما عن فئة من فئات المواطنين.

كما ستعمل الحكومة على تحفيز الناشطين في السوق الموازية من أجل الانخراط الطوعي في المنظومة المصرفية الوطنية.

هناك أموال طائلة، كل واحد يعطي رقما ليس بالضرورة رقما معينا لأن الأقام ليست ثابتة ولكن فيه أموال طائلة خارج منظومتنا المصرفية، نحاول بالتي هي أحسن بالحوار،

بالضمانات بكل ما هو في وسعنا لكي نجلب هاته الأموال والتي هي ربما تغطي خماسيا بأكمله.

وفيما يخص عملية إنجاز مشروع الميناء العميق في الوسط قرب شرشال، أطمئن السادة أعضاء مجلس الأمة أن الحكومة عازمة في – المستقبل القريب – على استئناف المفاوضات مع الشركاء المعنيين من أجل إنجاز هذا الميناء وسننجزه بعون الله نظرا لدوره الاستراتيجي في بعث التنمية الاقتصادية للبلاد.

لم نتخل عن الفكرة، بالعكس، الأسبوع المقبل ستكون فيه لجنة لكي نتفاوض معها على كيف ومتى ومن.

أما ما طرح من انشغالات حول مكافحة البطالة، أؤكد مواصلة الجهود في مجال التشغيل من خلال مراقبة جيدة تعتمد على رفع مؤهلات التوظيف والقدرات على خلق النشاطات.

الرقم الرسمي المسجل عند المنظمة العالمية للشغل كنا في 9.7 أصبحنا في 10.8 بالتقريب.

صحيح، هناك أحسن منا، ولكن هناك العشرات والعشرات الذين هم أسوء منا، 70٪، كثير بالأخص لما نرى الفئة الشبانية التي هي داخل 70٪، ولكن نرى دول أوروبا، البحر الأبيض المتوسط، إسبانيا، البرتغال، اليونان، أنظروا إلى الدول الأوروبية التي كانت في المعسكر الشرقي، أنا لا أقارن نفسي بألمانيا فقط عندها 4.1 أو 3.9 حتى الذين نعرفهم جيدا ويعرفوننا وراء البحر هم في 11٪.

إذن، الأمور لابد أن نكافحها ونبذل مجهودات للتقليص من البطالة ولكن لسنا في وضعية كارثية مثلما توصف.

لا تفاؤل مطلق ولا سوداوية وخير الأمور أوسطها، تنقص عدة أمور صحيح ولكن إن شاء الله نحسن الأمور ولكن لسنا في وضع جهنمي مثلما يوصف في بعض الأحيان.

وأود في هذا المقام أن أجدد التزام الحكومة بالتكفل بانشغالات الشباب العامل في إطار المنظومات للإدماج المهني والاجتماعي من خلال تمديد آجال العقود المعنية حتى نهاية السنة الجارية بالموازاة مع العمل على توحيد منظومات الإدماج المهني وخلق جسور مع سوق العمل عن طريق التكوين والتأهيل.

122000 الذين كان مصيرهم معلقا في جويلية مددناه لنهاية السنة ثم سنرى، كما سيحظى قطاع الفلاحة باهتمام أكبر بتعزيز النتائج المحققة وزيادة فعالية آليات الدعم ومرافقة الفلاحين وتطوير نظام وتقنيات جديدة للإنتاج الزراعي والحيواني ولاسيما في المناطق الصحراوية والهضاب العليا من أجل تشكيل قاعدة صلبة لضمان الأمن الغذائي الوطني وبروز صناعة تحويلية غذائية تنافسية، حتى بالنسبة للإنتاج الفلاحي أرقام (FAO)، منظمة الأمم المتحدة للتغذية، وأرقامنا مع مجيء فخامة الرئيس في 1999– 2000، الإنتاج الفلاحي ربما تأثر بالعشرية السوداء وتأثر آنذاك بقلة الموارد المائية... إلخ، كان الإنتاج يساوي "إذا لم يكذبني السيد سعيد بركات" 9 ملايير و300 مليون دولار من الإنتاج الوطني الفلاحي ووصل إلى 30 مليار مليار.

الإنتاج الوطني الفلاحي حاليا هو بـ 30 مليار دولار، الناتج الخام الفلاحي، والوفرة والجودة التي ترونها هي الدليل على الأرقام التي نعطيها.

فيه بؤر اعوزاز وفقر ولكن بصفة عامة الفلاحة تطورت تطورا كبيرا، والحمد لله مع تزايد تعداد السكان من ناحية الفواكه والخضر وصلنا لشبه اكتفاء، بقيت المنتوجات الأخرى التي نستوردها لابد أن نتصدى لها كذلك بحكمة وربما باستصلاح أراضي أخرى، ربما في الجنوب بالأخص بالنسبة للذرة، بالنسبة للحبوب، بالنسبة للصوجا، لأن كل الزراعات الصناعية تكون في الجنوب: المياه متوفرة، الأراضي متوفرة، ربما مع شركاء وطنيين أو أجانب، وإضافة إلى الوضعية التي نعيشها قررنا، مع السيد وزير الفلاحة، تمديد القروض المصغرة، المجهرية بالتقريب للماكثات في البيوت، في الريف في المناطق بمساعدات قرض بسيط 200.000، حتى 400.000 دينار تسدد بعد 30 شهرا أو 35 شهرا، ربما تربي دواجن، تربي مواشي، تغرس أشجارا مثمرة، نعطيها دخلا، تساعد العائلة وتقلص من بؤر الفقر وبالأخص في المناطق الجبلية ومناطق الهضاب والمناطق، أنا لا أستثني الشمال لكن الأولوية للمناطق الجبلية، وشاهدتم في بعض الأحيان بعض الصور لشابات في بشار، في العبادلة، في البويرة، تملك صناديق النحل، أصبح عندهن دخل، وبالقليل ممكن أن نفيد الكثير، نرفع من الإنتاج الوطني ونساعدهم على توفير دخل العائلة إن شاء الله.

أظن على مدى شهر أو شهرين سوف يكون مع (CNMA) ومع بنك التنمية الريفية (BADR) ومن جهة أخرى، لا يرتبط تطوير النشاط السياحي في الجزائر فقط بالمقومات الجغرافية والثقافية لأنه متعلق أيضا بمنتج سياحي متكامل من وسائل النقل، وإيواء وخدمات وعلى بلادنا تطويره لترتقي به إلى مستوى المعايير الدولية في هذا المجال.

وقد تمحورت تدخلات عدد من أعضاء مجلسكم الموقر، على إشكالية مكافحة الأمية والتسرب المدرسي ومراجعة هيكلة بعض شعب التعليم العالي، هذا الأمر يتعلق بمسعى مندمج للارتقاء بالمنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، وما دمت دخلت في لغة الأرقام الكل يعلم والسيدة باركي في المقدمة وهي في ميدان محو الأمية، في 1963، بعد خروج المستعمر كان يعد في الجزائر 90٪، من الأميين ووصلنا اليوم إلى 10٪، الإحصائيات بين 9 و11 ومعدل 10٪ الذين استعمرهم نفس المستعمر ليسوا بعيدين ويتراوح عددهم ما بين 40-45، 60٪، حتى نكون في الصورة.

الكمال لله، صحيح نحن نحاول أن نحارب هاته الأمية الموجودة وليس المقصود الأطفال الصغار لأن حتى التسرب المدرسي من يذهب للمدرسة يتعلم ويعرف الحروف ليس أميا، الأمية في الجبال وفي المناطق النائية ربما لناس سنهم لم يسمح لهم كي يدرجوا في برنامج محو الأمة، في أقصى الجنوب، في الجبال.

نحن نشكر بالمناسبة السيدة عائشة باركي على جمعية "إقرأ" التي ساهمت بقسط وافر في محو الأمية في الوطن وإن شاء الله، تكون المنفعة العامة، وهو طلب شرعي.

الآن، فيه مؤسسة واحدة ذات منفعة عامة وهي الكشافة، الباقي لابد من قرار رئاسي، ماذا نقول؟ إن شاء الله، عفوا، فالجزائر تفخر بما حققته من نسب التمدرس ومحو الأمية وهي عازمة على مواصلة الجهد في هذا الميدان لتكريس مبدأ الديمقراطية ومجانية التعليم والمرور من تحدي العدد إلى تحدي الجودة، الذي من شأنه ترسيخ مسار الحداثة والعصرنة في المجتمع. كما أن الحكومة ستعمل على توطيد الجسور بين مختلف منظومات التعليم والتكوين، بما يضمن تقليصا معتبرا لنسب التسرب المدرسي عن طريق رفع جاذبية التعليم المهني التي ستشهد شعبه في الدخول المقبل إدراج شهادات عليا تتوافق مع المتطلبات الحالية لسوق العمل والاقتصاد الوطني.

وسنعتمد نفس المسعى لتقييم تنظيم التعليم الحالي والبحث العلمي في بلادنا وإدخال التحسينات اللازمة عليه وفقا لمعايير الامتياز العالمي، العلمي والأكاديمي وحرصا على المسار التعليمي والمهني لأبنائنا الطلبة وضرورة التفتح على الخارج والانسجام مع متطلبات النمو الاقتصادي، لا نكوّن من أجل التكوين ولكن نكوّن كي ندعم المنظومة الاقتصادية، التكوين يكون مضبوطا وكذلك نتفتح على الخارج لكي لا تتجاوزنا الأحداث، لا نتقوقع.

العالم يسير بسرعة، إذن على جامعاتنا أن تتفتح في التبادلات، في كل ما يراه السيد وزير التعليم العالي ضروريا في مجال التفتح.

كما ستعمل الحكومة بالتزام صادق على توجيه وتحفيز كل الجهود الزامية إلى كتابة تاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير المجيدة ونقله إلى الأجيال الناشئة وهي المهمة التي أولاها الدستور مكانة متميزة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

أتمنى أن يكون ما قدمته من توضيحات قد استجاب لتساؤلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأفادهم بمعطيات إضافية حول مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج فخامة الرئيس، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

من جهتها تؤكد الحكومة، أنها ستأخذ بعين الاعتبار المساهمات الثرية والقيمة التي تم طرحها على امتداد اليومين المنصرمين وتعتمد عليها في تنفيذ مخطط عملها.

كما تطمح الحكومة في أن يكون أعضاء مجلس الأمة عونا لها في شرح مسعى الدولة لدى المواطنين والمساهمة في بناء أكبر إجماع وطني ممكن حول الملفات الوطنية الكبرى على رأسها الحفاظ على الأمن والاستقرار وترسيخ الديمقراطية وتحسين الأداء.

هذا وإذا كنت توسعت في ذكر الأرقام فلإعلام الجميع، النقائص موجودة ولم نصل للمبتغى ولكن الجزائر ليست جهنم مثل ما توصف به، وليست جنة ربما كذلك!!

إن شاء الله سننتقل من الحسن إلى الأحسن ونصلح أوضاعنا ونقبل الغير ونقبل الحوار مع الغير بدون تجريح

وبدون شتم أو عنف جسدي.

أخيرا، فيه التفاتة كذلك لفخامة الرئيس بالنسبة لحجاجنا، مع الأسف الإنسان لا يتفهمها، هو مكتوب، هناك من هو طوال 10 سنين يشارك في القرعة ولا ينجح سنويا لا هو ولا زوجته، 10 سنوات وأكثر، فيه التفاتة على أساس القائمة موجودة عند السيد وزير الداخلية نتصدى إليها ابتداء من هذه السنة، الذين لم ينجحوا في القرعة هذه السنة نأخذ منهم 1500، السنة المقبلة نأخذ منهم 2000 أو 2500 حتى – إن شاء الله – يكتب لهم الحج بعد معاناة، وفقنا الله، وإياكم لخدمة وطننا المفدى.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا على سعة صدركم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول على ردوده على مختلف الأسئلة التي طرحت، والأجوبة كانت عامة.

الملاحظات والاقتراحات أو الشكاوى أو التظلمات التي عبر عنها السيدات والسادة أعضاء المجلس سجلت لدى السيدات والسادة الوزراء وكذلك مرافقيهم وسوف يتم – كما قال السيد الوزير الأول – التكفل بها أو التواصل مع أصحابها.

الآن، وإذا كان المجلس الشعبي الوطني بموجب الصلاحيات الدستورية قد صادق على مخطط عمل الحكومة فالدستور ذاته أعطى مجلس الأمة صلاحية إصدار لائحة يعبر من خلالها عن موقف أعضائه.

وفي هذا الإطار، وعملا بأحكام الفقرة الرابعة من المادة (94) من الدستور والفقرة الثانية من المادة (50) من القانون العضوي رقم 16 – 12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما، وبين الحكومة والمادة (72) من النظام الداخلي لمجلس الأمة، تقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة وهم (45) عضوا من خلال المجموعات البرلمانية بمشروع لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وقد اجتمعت لجنة مصغرة ووضعت مشروع اللائحة وأوكلت مهمة قراءتها إلى السيدة نوارة سعدية جعفر، فلتتفضل مشكورة لإسماعنا مضمون هذه الوثيقة وبعدها سوف نحدد الموقف منها.

السيدة نوارة سعدية جعفر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زملائي، زميلاتي،

ممثلو وممثلات وسائل الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص اللائحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

– بمقتضى أحكام المادة (94)، من الدستور،

– واستنادا إلى أحكام المادة (50) من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

– وبناء على أحكام المادة (72) من النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم،

– وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه معالي الوزير الأول، السيد عبد المجيد تبون، حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،

– وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض،

وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في مجلس الأمة، لمضمون هذا العرض،

– وبعد الاستماع إلى الردود التي قدمها معالي الوزير الأول عقب هذه المناقشات؛

– إن أعضاء مجلس الأمة يتقدمون بتهانيهم إلى معالي الوزير الأول، السيد عبد المجيد تبون على الثقة التي شرفه بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بتعيينه وزيرا أول، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام، ويعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد الأربعاء 14 جوان 2017، الذي يأتي بغرض مواصلة تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز

بوتفليقة، وهو البرنامج الذي حظي بتزكية شعبية واسعة بمناسبة الانتخابات الرئاسية ليوم 17 أفريل 2014.

– ويتمنون في ذات الوقت قرارات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة وتوجيهاته السامية التي أسداها للحكومة خلال انعقاد مجلس الوزراء هذا والقاضية على الخصوص بوجوب الحفاظ على السيادة الاقتصادية للبلاد وترشيد السياسة الاجتماعية وتوجيه المساعدات العمومية إلى مستحقيها وبتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

– كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى معالي الوزير الأول وطاقمه الوزاري على المصادقة التي حظي بها مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب في المجلس الشعبي الوطني.

– ويعبرون عن ارتياحهم لمضمون العرض الذي قدمه معالي الوزير الأول أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يتناول المسعى الذي تعتزم الحكومة انتهاجه في مواصلة تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية والذي يرمي إلى الانتقال في المنظور القريب من مرحلة التحرك والارتقاء إلى مرحلة التحويل والتغيير الهيكلي.

– ويثمنون كافة تدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مضمون العرض الذي تفضل معالي الوزير الأول، بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط الذي مكن منها الأعضاء سابقا.

– وإذ يثمنون عزم الحكومة وصدقية توجهها نحو الحفاظ على الخيارات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني والمكاسب التي تحققت خلال الفترة، فإنهم يؤكدون في ذات الوقت على بذل المزيد من الوسع واستفراغ الجهد قصد تحسين الإطار المعيشي من خلال توفير السكن ومختلف المرافق العامة وضمان الشغل وكذا حماية البيئة وتحسين المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للصحة وترقية المرأة وحقوق الطفل ورعاية الشباب.

– كما يثمنون أيضا الخيارات الوجيهة التي أتى بها مخطط عمل الحكومة بالنسبة للمستقبل بالمراهنة على الجهد الجماعي في الإتيان بالواجب وجعله في قلب جهاز الإنتاج وتوزيع الثروة.

– ويساندون جهود الحكومة في الحفاظ على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتقاعد وترقية الشغل وتعزيز آليات التضامن الوطني ومواصلة التكفل بالفئات الاجتماعية من ذوي الاحتياجات الخاصة.

– ويثمنون مسعى الحكومة لمراجعة قانوني البلدية والولاية قصد ملاءمتهما مع المستجدات الوطنية وجعلهما يستجيبان لمتطلبات عصرنة المرفق العمومي؛ وبالتالي، تمكين المجالس الشعبية، البلدية والولائية من الاضطلاع بمهامها الموكلة لها قانونا.

– كما ينوهون بمسعى الحكومة الرامي إلى إرساء تدابير من شأنها ترقية الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

– كما ينوهون بعزم الحكومة استحداث ولايات منتدبة جديدة في مناطق الهضاب العليا خلال السنة الجارية وعلى مستوى شمال البلاد خلال الفترة 2018 – 2019 وتدعيم الولايات المنتدبة في جنوب البلاد قصد ترقيتها إلى ولايات في القريب المنظور وهو ما من شأنه تقريب المواطن من إدارته وتعزيز التنظيم المحلي ودفع عجلة التنمية في هذه المناطق.

– ويدعون الحكومة إلى مواصلة تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد المصادق عليه خلال السنة الماضية من طرف مجلس الوزراء، بما في ذلك الجانب المتعلق بالإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وعصرنة المالية العمومية والمنظومة المصرفية وتطهير الفضاء الاقتصادي وترقية الاستثمار وتثمين سائر ثروات البلاد، لاسيما وأن الرؤية المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية، بتأسيس احتياطي الصرف والتسديد المسبق للدين الخارجي يمكنان اليوم من إعمار هذا النموذج الاقتصادي المأمول،

– ويدعون الحكومة أيضا إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تسخير كل الطاقات والإمكانيات من أجل تثمين أكبر لكافة الموارد والثروات التي تزخر بها البلاد، بما فيها المحروقات، الأحفورية التقليدية وغير التقليدية والطاقات المتجددة وهو ما أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية، في أكثر من مناسبة،

– ويؤكدون على ضرورة مواصلة تنفيذ سياسة ترشيد الميزانية المصادق عليها خلال السنة الماضية ضمن قانون المالية بعنوان سنة 2017 من أجل عقلنة الإنفاق العمومي

خلال فترة الانتقال المالي 2017-2019 ويدعمون في ذات الوقت قرار إنشاء مفتشية عامة لمراقبة المال العام وإبرام الصفقات العمومية.

– ويثمنون جهود الحكومة الرامية إلى تحسين تسيير شؤون الدولة عبر توطيد دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية، تعزيز الحكم الراشد، ترقية الهوية الوطنية، الحفاظ على الذاكرة والقضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، وكذا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين خدمات المرفق العمومي بما يحقق النفع العام المأمول.

– وينوهون بالتوجه العام للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية والتي أرسى قواعدها، فخامة رئيس الجمهورية، فيما يخص الأحداث التي تشهدها دول الجوار ومنطقة الساحل ومناطق أخرى من عالمنا في ظل الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتكريس الحوار والدبلوماسية كخيار أساسي لفض النزاعات وإحلال السلم والأمن في ربوع المعمورة.

– وإذ يشاطرون الحكومة القناعة المؤكدة أنه لا تطور للبلاد من دون أمن واستقرار، فإنهم يقدرون جهود الدولة المستديمة في استتباب الأمن والاستقرار عبر كامل ربوع وطننا المفدى وذلك من خلال مواصلة مسعى المصالحة الوطنية والقضاء على آثار المأساة الوطنية المزكى بقوة من طرف الشعب الجزائري السيد، وفي ظل احترام سلطان قوانين الجمهورية والضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار البلاد ومقدراتها الاقتصادية.

– ويوجهون بهذا الصدد أسمى آيات التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ومختلف أسلاك الأمن على جهودها المضنية في إطار المهام التي خولها إياها الدستور تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

– ويثمنون عاليا التضحيات الجسام والعين الحريصة لجيشنا الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن الوطني في مجال حفظ السلامة الترابية وضمان أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية ومقارعة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز تأمين حدودنا المترامية الأطراف خاصة بعد الأحداث التي ألّمت بعدد من دول الجوار.

– ويدعمون خيار الاحترافية الذي تنتهجه هذه القوات على درب العصرنة وتعزيز القدرات في مجال الدفاع السيبراني لحماية مجموع الأنظمة المعلوماتية والمؤسسات والهياكل القاعدية الحساسة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم، خاصة في مجال الإعلام والاتصال والاختراق الإلكتروني لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة ببلادنا على مستوى عديد الجبهات.

– ويثمنون بالمناسبة قرارات الحكومة القاضية باستقبال اللاجئين من دول الجوار هاته ودول أخرى شقيقة التي تعاني ظروفا أمنية واقتصادية واجتماعية صعبة، والعمل على توفير كافة شروط الإقامة الكريمة لهم ببلادنا، مع عزم الحكومة على تقنين هذه العملية وذلك في إطار تفاعل وتواصل الجزائر مع امتدادها العربي والإفريقي، وتجسيدا لقيم مبادئ الإنسانية والتضامن اللذين يميزان على الدوام سياسة الجزائر الخارجية وعلاقات الجيرة.

– ثم إن أعضاء مجلس الأمة يبدون الارتياح والاستعداد التام للتعاطي إيجابيا مع ما تعتزم الحكومة اتخاذه من إجراءات وتدابير من شأنها تعزيز تعاونها مع المؤسسة البرلمانية وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائها قصد تجسيد الأحكام الجديدة التي أتى بها التعديل الدستوري الأخير والرامية في مجملها إلى تعزيز الديمقراطية وتعزيز سلطات البرلمان وترقية أدائه من جهة، وضمان صناعة تشريعية حصيفة لبلادنا، تكون في خدمة تنميتها ونهضتها من جهة ثانية.

– وإذ يتقدمون بالتهاني إلى كافة الزملاء والزميلات نواب المجلس الشعبي الوطني على نيلهم ثقة الشعب في تبوء مقعد النيابة خلال الاستحقاقات الأخيرة لليوم الرابع من شهر ماي المنصرم، فإنهم يؤكدون في ذات الوقت على رغبتهم في مواصلة وتعزيز التعاون والتنسيق بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين مؤسسات الدولة الأخرى والارتقاء بالأداء البرلماني قصد تجسيد الخطة المرحلية للحكومة في ظل الصلاحيات والتدابير الجديدة التي حملها التعديل الدستوري الأخير في سنة 2016 والقاضية على الخصوص بتعزيز سلطات البرلمان وتكريس الديمقراطية.

– وإيمانا منهم أن نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من

أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرهون بتكاتف وتظافر جهود جميع أبناء الجزائر كل في مجاله ومن موقع مسؤولياته، فإن أعضاء مجلس الأمة يشدون على يد الحكومة ويدعون كافة القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين والغيورين من أبناء الجزائر الحبيبة إلى التعبئة والتجند وراء فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، للإسهام في إنجاح هذا العمل ومواصلة تجسيد برنامجه، خاصة في ظل الراهن الصعب وهذا بما يحقق – بمشيئة الله تعالى وحسن عونه – الخير المأمول للبلد والمواطن.

ولما كانت بلادنا مقبلة بعد أيام معدودة على الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين المزدوجة لعيدي الشباب والاستقلال، يتقدم أعضاء مجلس الأمة بخالص التهاني وأزكى الأماني إلى كافة الشعب الجزائري بمختلف فئاتهم العمرية وبالنظر إلى رمزية المناسبة ودلالاتها، فإنهم يعتبرونها محطة للتأمل وتثمين ما تحقق من إنجازات ومكاسب في مختلف مناحي الحياة والعمران وفاء لرسالة الشهداء والمجاهدين ويدعون إلى مواصلة حركة التجديد الوطني لرفع تحديات الراهن وكسب الرهانات في ظل القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

وعلى هذا، اتفق الموقعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة، وفق الأحكام والإجراءات القانونية المنوه إليها أعلاه ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

شكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيدة نوارة سعدية جعفر، وإن كان التصفيق دليلا على الدعم والمساندة، إلا أن الترتيبات القانونية تفرض علينا أن نصوت على مشروع هذه اللائحة:

– الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

– الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

– الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

إذن، أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء المجلس، قد صادقوا على هذه اللائحة، وبالتالي دعموا وزكوا ومنحوا ثقتهم لمخطط عمل الحكومة وبذات الوقت للسيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري.

لا يمكنني أن أنهي هذه الجلسة دون التعبير عن بعض المواقف خاصة بأجواء النقاش والنتيجة المحققة في هذه النقاشات، وفيها أقول:

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي.

قد أنهينا عملنا في إطار مناقشة مخطط عمل الحكومة وتحديد الموقف منه بودي باسمكم جميعا سيداتي، سادتي أن أتقدم بتهنئتنا الخالصة إلى السيد الوزير الأول، الأستاذ عبد المجيد تبون، على نيله دعم البرلمان بغرفتيه لبرنامج حكومته، وأن نتمنى له كامل التوفيق في تحقيق أهداف مضمون هذا المخطط.

كما يطيب لي أن أتقدم إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بجزيل الشكر والتقدير على إسهاماتهم القيمة في المناقشة الثرية التي أضفوها على أجواء الجلسات الخاصة بعرض مخطط عمل الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وإذ أنوّه بمستوى النقاش وبروح المسؤولية العالية التي سادت جلساتنا والتي كرست فعليا مدى التكامل في الطروحات والرؤى بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، فإنه يطيب لي القول إن هذا النقاش وإن بدا في بعض مراحله مختلفا في الرؤية الخاصة لكيفية علاج بعض القضايا المطروحة في الساحة فليس في هذا عيب ما دام الاتفاق حاصلا على تحقيق الأهداف الكبرى والغايات المنشودة.

فالاستنارة بالرأي الآخر يعتبر باستمرار ظاهرة صحية ضمن المؤسسات وهذا ما يدعوني بالواقع إلى واجب الإشادة بالجو الديمقراطي الذي ساد نقاشات هذه القاعة وبنوعية التدخلات التي تقدم بها أعضاء المجلس، تجاه مضمون مخطط عمل الحكومة الطموح، واضح الأهداف محدد الغايات، مخطط يتحدى العراقيل ويقترح صيغ معالجتها. إنه مخطط واقعي جاء بمقاربات تسعى لتأطير عمل جد جاد وممنهج.

مخطط يسعى لمرحلة واحدة، سمتها الواقعية في حسن تسيير الإنفاق العمومي والاستثمار في الإنسان

عبر النهوض بقطاعات التربية والتكوين وعبر انتهاج سياسة تنويع مجالات النشاط الاقتصادي والقيام بتقييم موضوعي للمشاريع الكبرى مع عدم التخلي عن دعم الجبهة الاجتماعية.

تلك هي التوجهات الكبرى لهذه الخطة وتلك هي سماتها العامة.

إن المنحى العام الذي اتخذه النقاش لعرض مخطط عمل الحكومة كان يصب بالواقع في خانة الدعم والتأييد لمجمل ما جاء في هذا المخطط، نقاش لم يخل من وجود الرأي الآخر، الرأي المخالف وهذا أمر طبيعي في التعددية السياسية والحزبية، وجدت في الأساس لطرح الرأي والرأي الآخر.

لكن هنا، للأمانة يجب أن أسجل بأنه في مثل هذه الأجواء يجب التفريق دائما ما بين التعبير عن الرأي وبين توجيه التهم بالجملة للغير حول أمور غير مؤكدة وأحكام مشخصة وغير مؤسسة.

لأن هذا الأسلوب في التعبير عن الرأي هو بالواقع عمل يضر بحرية الرأي ويطعن في مصداقية العمل البرلماني.

لكن عموما، يمكن القول إن نقاش القاعة كان في مجمله صريحا وجادا، عبّر فيه الواحد والآخر عن رأيه وحدّد موقفه بكامل الحرية.

المهم في كل هذا هو أن الكلمة الأخيرة تعود وعادت إلى الأغلبية.

والأغلبية في مجلس الأمة، هي تلك التي عبّرت عن موقفها الداعم للحكومة عبر التصويت على اللائحة التي أصدرناها والتي قبل قليل صادقنا عليها.

فهنيئا لكم السيد الوزير الأول، والطاقم الحكومي، الذي تتولون تنسيق الأعمال بين أعضائه وبهذه المناسبة نقول لكم أيضا وفقكم الله، في تنفيذ مضمون هذا المخطط الطموح وإننا سنكون إلى جانبكم لأننا نعتبر أنفسنا فعلا شركاء لكم.

وإذ أؤكد لكم – السيد الوزير الأول – عن إرادة هيئتنا في التعاون وإياكم، أود أن أجدد لكم التهنئة ولجميع أعضاء حكومتكم الموقرة الدعم والمساندة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وسنستأنف أشغالنا يوم الأحد 02 جويلية على الساعة العاشرة صباحا، لكي نشارك في مناسبة اختتام الدورة البرلمانية العادية لسنة 2016 – 2017.

شكرا لكم، والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 8 ذو القعدة 1438
الموافق 31 جويلية 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587